

تَقْرِيبُ الدَّلِيلِ عِنْدَ الْأُصُولِيِّينَ
-دراسة تأسيسية تطبيقية-

Taqrīb al-Dalīl among Uṣūl al-Fiqh Scholars:
A Foundational and Applied Study

[10.35781/1637-000-148-003](https://doi.org/10.35781/1637-000-148-003)

د. ثامر بن عبد الرحمن بن عمر نصيف*

*الأستاذ المشارك بقسم أصول الفقه بكلية الشريعة
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

الملخص

صور، محل الاتفاق على التمام فيها: ما كان لازمُ الدليل فيه عين الدعوى، أو مساويها، ومحل الاتفاق على عدم التمام: ما كان اللازم فيه مبايناً للدعوى، أو أعم منها مطلقاً، أو أعم من وجه، واختلّف فيما لو كان أخص مطلقاً، وهو ما ظهر أثره في بعض تطبيقات الأصوليين.

كما انتهى الباحث إلى أهمية استخراج المادة التطبيقية لقواعد علمي المنطق وآداب البحث من كتب الأصوليين، والدعوة إلى مزيد من الدراسات التي تجمع بينهما.

الكلمات المفتاحية: التقريب - الدليل - المقدمة - الدعوى - الاستلزام - الأوسط

يُعنى هذا البحث بمصطلح "التقريب" عند علماء آداب البحث، وبيان كيفية إعمال الأصوليين له في تقويم الأدلة المسوقة في أبحاثهم.

وقد اعتمد الباحث المنهج الاستقرائي التحليلي، وعقد مبحثين: جعل الأول في تأصيل مفهوم "تقريب الدليل" عند علماء آداب البحث، وبيان علاقته بـ "الدليل"، و"المقدمة"، و"الاستلزام"، وصور تمام ذلك وعدم تمامه، والمصطلحات المشابهة، وخصّص الثاني لتحليل جملة من الشواهد الأصولية التي نصّ فيها على "التقريب" نفيًا أو إثباتًا، وتحرير مدى انطباق ضوابط صوره عليها.

ثم خلاص الباحث إلى أنّ صحّة الدليل عند الأصوليين متوقّفة على تمام التقريب، وأنّ له ست

Taqrīb al-Dalīl among Uṣūl al-Fiqh Scholars:**A Foundational and Applied Study****Dr. Thamer bin Abdurrahman bin Omar Nassief***

*Associate Professor at the Department of Fundamentals of Jurisprudence,
Faculty of Shari'ah, Islamic University of Madinah.

Abstract

This study examines the concept of *taqrīb* (approximation of proof) as articulated by scholars of *Ādāb al-Baḥth wa-l-Munāẓara* (the discipline of dialectical method), and analyzes how jurists of *uṣūl al-fiqh* employ it in evaluating the validity of arguments advanced in their legal-theoretical discussions.

The study adopts an inductive and analytical methodology and is structured into two main chapters. The first establishes the theoretical foundations of *taqrīb al-dalīl* (the approximation of proof) as formulated by scholars of dialectical method, clarifying its relationship to the notions of *dalīl* (proof), *muqaddima* (premise), and *istilzām* (logical entailment), as well as the different cases in which *taqrīb* is deemed complete or incomplete, together with related technical terms. The second chapter analyzes a set of selected *uṣūlī* case-studies in which *taqrīb* is explicitly affirmed or denied, and critically examines the extent to which the established criteria for its various forms apply to those cases.

The study concludes that the validity of an argument in *uṣūl al-fiqh* is

contingent upon the completeness of *taqrīb*. It further demonstrates that *taqrīb* has six distinct forms: those unanimously considered complete are the cases in which the entailment of the proof is identical with, or equal to, the claim; those unanimously considered incomplete are the cases in which the entailment is contrary to the claim, more general than it in an absolute sense, or more general in a partial sense; and there is disagreement concerning the case in which the entailment is absolutely more specific than the claim—a disagreement whose impact is evident in a number of *uṣūlī* applications.

Finally, the study emphasizes the importance of extracting the applied material of the rules of logic and dialectical method from the works of *uṣūlī* scholars and calls for further research that integrates these two disciplines.

Keywords: Taqrīb (Approximation) – Proof – Premise – Claim – Logical Entailment – Middle Term

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على نبيِّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعدُ:

فإنَّ للدَّليلَ أهميَّةً لا تخفى على عاقل؛ فإنَّه المرشِدُ إلى مطلوب كلِّ باحث، والمُسْتَدُّ المَعُوَّلُ عليه في مناقشة كلِّ دعوى، ولولا ذلك لادَّعى مَنْ شاء ما شاء، واستوى الجليلُ والحقيِرُ من الآراء.

ومن هنا كانت عناية العلماء -المعلومة بالضرورة- بالدَّليل، ومقدِّماته، وشروط إنتاجه، وكان من أخصَّ ما عُنِيَ به من ذلك: اعتبارهم "التَّقريب" في الدَّليل بما يجعله وارداً على وجهٍ صحيح من الاستلزام للمطلوب، حتى إنَّ النَّاظر في شأيا بعض أبحاثهم قد يقف على عبارات من نحو: "وهذا التَّقريب واضح"، أو: "لم يحصل التَّقريب"، أو: "لم يتمَّ التَّقريب"، أو: "بيان تقريب الدَّليل"⁽¹⁾.

وقد شارك جملةٌ من الأصوليين في استعمال هذا المصطلح في أبحاثهم الأصولية، فأثار اهتمامي، ورأيتُ أن أجمع الشَّواهد التي ورد فيها من كتبهم الأصولية، مع دراسة جملةٍ منها بالتَّحليل، مقدِّماً قبل ذلك بتأصيلٍ لهذا المصطلح وبيان مفهومه والمراد منه عند علماء آداب البحث، مع نظرٍ في المقدِّمات واللواحق المتعلِّقة به، عندهم وعند غيرهم من علماء المنطق والأصول.

مشكلة البحث:

- 1- ما المراد بمصطلح "التَّقريب" عند علماء آداب البحث؟ وما علاقته بالعلوم الأخرى كالمنطق؟
- 2- كيف أعمل الأصوليون في أبحاثهم هذا المصطلح؟ وما مدى تحقُّق صور "التَّقريب" في تطبيقاتهم؟

(1) للوقوف على بعض شواهد التخصيص على "التَّقريب" في كتب غير الأصوليين؛ انظر:

في جدل الاعتقاد: "بيان تلبيس الجهمية" لابن تيمية (68/4) مناقشاً الرَّايزي في "أساس التَّقيديس" في حصول "تقريب" دليلٍ من عدمه، و"صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان" للمُتَّهِّسَوَانِي (492/1، 493).

وفي التفسير: "جمهرة مقالات ورسائل الشيخ الإمام محمد الطاهر ابن عاشور" (232).

وفي الفقه: "نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار (تكملة شرح فتح القدير)" لقاضي زاده (219/9)، و"مجموعة رسائل العلامة ابن عابدين (رسالة العقود الدرية في قولهم: "على الفريضة الشرعية") (574/1، 577).

وفي النحو: "شرح التصريح على التوضيح" لخالد الأزهرى (199/2).

وأما التخصيص عليه عند الأصوليين؛ فهو محل هذا البحث الذي بين يديك.

أهمية الموضوع:

1- أنَّ في علمي المنطق وآداب البحث جملةً من المصطلحات والقواعد التي أخذت أبحاث الأصوليين قدرًا منها، ومن ذلك: الكلام عن مباحث "الدليل"، و"القضايا"، و"الملازمة"، و"التقريب"، وهذا الامتزاج والتداخل مما يُثيرُ الهمة إلى النظر في وجوه العلاقة بين هذه العلوم، ومحاولة الجمع بين التأصيل والتطبيق.

2- أنَّ في تعريف المتخصصين بشيء من إعمال الأصوليين لما قرَّر في هذين العلمين من مصطلحات وقواعد إعانةً على فهم أبحاث أصول الفقه بصورة محكمة، وإسهاماً في إثراء مجال الدراسات البيئية بين العلوم.

أسباب اختيار الموضوع:

- 1- رغبتني في الوقوف على شيء من عناية الأصوليين بعلمي المنطق وآداب البحث في شأيا أبحاثهم الأصولية، وخصوصاً ما جاء في "التقريب"، وما علق به من مقدّمات ولواحق.
- 2- حرصي على الاستفادة العلمية من ردِّ التطبيقات الأصولية إلى أصولها المساندة لها من العلوم الأخرى، وملاحظة درجات التأثير والتأثير.

الدراسات السابقة:

لم أجد حسب اطلاعي -بعد البحث في المَظَانِّ من محرّكات البحث، وقواعد البيانات- دراسةً خاصّةً عُنيّت باستعمالات الأصوليين لمصطلح "التقريب" في كتبهم الأصولية، إلا ما يجده الناظر في بعض كتب آداب البحث من: بيان لمفهومه، وصوّر تمامه وعدم تمامه، بالإضافة إلى إشارات يسيرة - ودون تفصيل - في كتب بعض الأصوليين، ولكن كلّ ذلك من غير بحثٍ جامعٍ لأطراف التأصيل والتطبيق في مقام واحد.

حدود البحث:

1- العناية بجمع ما يتعلّق بجزئيات مصطلح "التقريب" في كتب علم آداب البحث، وما يخدم ذلك من مقدّمات وتنبّهات من كتب علمي المنطق وأصول الفقه؛ من بيان لمفهومه، وتوضيح لصوّره، وذكر الأمثلة المعينة على حُسن تصوّره.

2- الاكتفاء بدراسة جملةٍ من شواهد كلام الأصوليين التي فيها تنصيصٌ منهم على مصطلح "التقريب"؛ بما يُبرز صورة إعمالهم له، ويعين على فهم نظيرها.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة الموضوع أن يكونَ في: مُقدِّمة، ومبحثين، وخاتمة، وثبت.

المقدمة: فيها ذُكرُ أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وحدود البحث، وخُطته، والمنهج المتبع فيه.

المبحث الأول: في بيان مفهوم "تقريب الدليل" عند علماء آداب البحث، وما يتعلق به من مقدّمات ومُتمّمات، وتحتّه مطلبان:

المطلب الأول: في بيان معنى "الدليل"، و"المقدّمة"، وعلاقة "التقريب" بهما.

المطلب الثاني: في تعريف "التقريب"، ومتى يَتِمُّ، والفرق بينه وبين المصطلحات المشابهة.

المبحث الثاني: في ذكر جملةٍ من شواهد إعمال الأصوليين لـ "التقريب" في أبحاثهم.

الخاتمة: فيها ذُكرُ لنتائج البحث، وبعض التّوصيات العلمية.

الثبت، وهو سرد لمصادر البحث ومراجعته.

المنهج المتبع في البحث:

اتَّبعتُ في كتابة البحث المنهج الاستقرائي التحليلي من خلال التالي:

- 1- جَمْعُ المادة العلمية لـ "التقريب" من كلام علماء آداب البحث تأصيلاً، ومن تنصيب الأصوليين عليه في أبحاثهم تطبيقاً، مع الاستفادة من كلام المنطقيين أيضاً بما يُحكّم المادة في كل ذلك.
 - 2- تحليل المادة العلمية المجموعة: ببيان مفهوم المصطلح، وتوضيح صورته، وشرح أمثلته، وبدراسة وجه تطبيق الأصوليين له في شواهدهم المختارة من كتبهم.
 - 3- التوثيق في هوامش البحث -بعد دراسة بعض الشواهد- لمصادر أصولية أخرى جاء فيها ذكر المصطلح.
 - 4- التعليلُ بإيجازٍ على ما رأيتُ أنَّ مقصودَ الموضوع في حاجةٍ إليه.
 - 5- تذييلُ البَحْثِ بخاتمةٍ تُذكر فيها أهمُّ نتائجه، وتُعرض فيها بعضُ التّوصياتِ العلميّة.
- وَأَسْأَلُ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنْ يَجْعَلَ هَذَا الْعَمَلَ خَالِصاً لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ، وَأَنْ يَنْفَعْ بِهِ، وَيَبَارِكْ فِيهِ، وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

المبحث الأول

في بيان مفهوم "تقريب الدليل" عند علماء آداب البحث، وما يتعلق به من مقدمات ومتممات

هذا المبحث معقود لبيان مصطلح "التقريب"، وما يتعلق به من مقدمات مهمة تعين على حسن تصوّره، ومن متممات نافعة تزيد في جلاء مفهومه، وإبراز أمثلة صوره.

ولمّا كان "التقريب" متعلّقاً بالمقدمة التي يتوقّف عليها صحة الدليل؛ رأيت التقديم بين يديه بمطلب أوّل يُبيّن فيه معنى "الدليل" ثم "المقدمة"، وذلك:

- لأنّ "التقريب" يدخل في تعريفه لفظ "الدليل"، ويشترك معه في لفظ "الاستلزام"، والدليل لا بد له -في التأدي به إلى المطلوب- من "التقريب".

- ولأنّ "التقريب" يأتي ضمن الكلام عن "المقدمة"، ويُعقد فيها ذكر الخلاف؛ هل هو من شروطها أو من آثارها؟

فاقتضى ذلك تقديم بيانهما؛ ليحسن تصور "التقريب" في المطلب الثاني، ويُسدّد الحكم فيه على وجه منضبط إن شاء الله.

المطلب الأول: في بيان معنى "الدليل" و"المقدمة"، وعلاقة "التقريب" بهما

أولاً: بيان معنى "الدليل".

عرّف "الدليل" بتعريفات متعدّدة، ذكر الكلّنبوي (ت1205هـ) منها تعريفيّ في رسالته في علم آداب البحث: تعريفاً للأصوليين، ثم آخر للمنطقيين⁽¹⁾، وقد رأيت البدء بذكر تعريف المنطقيين؛ لأنّي وجدت بعد التأمّل فيهما وفيما شُرحا به أنّ فهم الدليل عند المنطقيين أوّلًا يعين على فهم الدليل عند الأصوليين وإيضاحه بصورة أكبر، وسيتبيّن صدق هذا في ثنايا المطلب بإذن الله.

1- أمّا تعريف المنطقيين للدليل؛ فهو: **المركّب من قضيتين، يستلزم -لذات هيئته- العلم المتعلّق بهما؛ علماً بقضية أخرى**⁽²⁾.

(1) انظر التّعريّفين في: "حاشية البنجوني على رسالة آداب البحث والمناظرة" (105، 109). ولما كانت الإحالة على هذا؛ لعدم وقوفي على نسخة مطبوعة للمتن وحده، ولكنّه مطبوع مع هذه الحاشية.

(2) هذا تعريف الكلّنبوي كما في "حاشية البنجوني" (109). وانظر تعريفه عند المنطقيين في: "تحرير القواعد المنطقية" للقطب الرازي (138)، و"شرح تهذيب المنطق" لليزدي (278-280).

- قوله: "من قضيتين"، القضية: لفظٌ يحتمل الصدق والكذب لذاته، وتُسمَّى خبراً أيضاً. قال الأخضري (ت983هـ):

ما احتَمَلَ الصِّدْقَ لِذَاتِهِ جَرَى بَيْنَهُمُ قَضِيَّةٌ وَخَبَرًا⁽¹⁾

- وقوله: "يستلزم"، الاستلزام -يُقال له: للزوم، والملازمة، والتلازم⁽²⁾-: كون الشيء مقتضياً لآخر؛ بأن يكون بحيث إذا وُجد الشيء الأول وُجد الآخر وقت وجوده، ويُسمَّى الشيء الأول ملزوماً، والثاني لازماً⁽³⁾. قال الإسعدي (ت1259هـ):

لِرُؤْمُنَا: اقْتِضَاءُ شَيْءٍ آخَرَ دَا لَازِمٌ، وَذَاكَ مِلْزُومٌ جَرَى⁽⁴⁾

وهذا التعريف يعمُّ التَّلازُمَ بين المفردات والتَّلازُمَ بين الأحكام، ولكن الجمهور لا يعتبرون الأول في التلازم اصطلاحاً، ولهذا عُرِّفَ عندهم بأنه: كون الحكم مقتضياً لحكمٍ آخر⁽⁵⁾. قال الفُتْنِي (ت1332هـ):

وَالْحُكْمُ إِنْ يَكُنْ لآخرٍ اقْتِضَى يُدْعَى بِالاستلزام هذا الاقتضا⁽⁶⁾

- ثم إنَّ الاستلزام في التعريف: إمَّا أن يكون المراد به المعنى المشهور، وهو: امتناع الانفكاك بين اللازم والملزوم، أو يكون المراد به: المناسبة المصحَّحة لانتقال الدَّهْن من الدَّلِيل إلى النتيجة⁽⁷⁾، وهو اختلاف له أثرٌ في أمرين:

الأول: في تقييد "الاستلزام" المذكور في التعريف؛ فإنه إن أُريد المعنى المشهور؛ احتيج معه إلى تفسير قوله: "يستلزم"؛ بأن يكون بعد تفتُّن كيفية اندراج الحد الأصغر في الأوسط، والأوسط في

(1) خُذف "الكذب" في النُّظْم؛ لُجِّبَ، وللعلم به من حيث إنَّ الاحتمال إمَّا يكون بين الشيء ومُقابله. انظر: "الشرح الكبير على السلم المنورق" للملوي (235).

(2) انظر: "فتح الوهاب بشرح الآداب" للأُنْصَارِي (289).

(3) انظر في التَّعْرِيف وشرحه: "فتح الوهاب" للأُنْصَارِي (289-292)، و"الخبية في علم آداب البحث" للإسْعَدِي، مع شرحها: الحَاوِي (29).

(4) انظر البيت في: "الخبية" (29).

(5) انظر في الخلاف بين الجمهور وغيرهم: "فتح الوهاب" للأُنْصَارِي (289، 290)، و"الخبية"، مع شرحها: الحَاوِي (29).

(6) انظر البيت في: "كمال المحاضرة في آداب البحث والمناظرة" (18).

(7) انظر في إطلاقات الاستلزام: "الرشيدية على الرسالة الشريفة" للجونغوري (28، 29)، و"شرح حواشي البينجويني" (81-83).

الأكبر⁽¹⁾ -وسياأتي التعريف بهذه الحدود بعد قليل-، وهذا القيد التفسيري معتبر هنا؛ ليكون معنى الاستلزام متحققاً في جميع أشكال القياس الأربعة من حيث رُدُّها إلى الشَّكْل الأوَّل⁽²⁾، وإن أُريدَ المعنى الثَّانِي؛ فلا حاجة إلى القيد المذكور؛ لتحقق معنى المناسبة المذكورة في جميع الأشكال دون حاجة إلى الرَّد⁽³⁾.

الأمر الثَّانِي: في بيان معنى "الدَّلِيل" المُعَرَّف هنا⁽⁴⁾؛ فإنه إن جُعِلَ التَّعْرِيفُ المذكور هنا لـ "الدَّلِيل" بالمعنى الأخصِّ، وهو: القياس المنطقي المسمَّى بـ "البرهان"؛ كان المراد بالاستلزام حينئذٍ معناه المشهور، وإذا جُعِلَ بالمعنى الأعمِّ، الشَّامِلُ للقياس المنطقي، والاستقراء، والتَّمثِيل؛ كان المراد بالاستلزام معناه الآخر؛ لجواز الانفكاك بين المقدمات؛ لكون الدَّلِيل حينئذٍ مجرد دليل ظني.

ولا ريب أنَّ المعنى الأعم للاستلزام هو الأوفق بباب المناظرات ومساائل العلوم التي تشمل اليقيني والظني⁽⁵⁾، وهو المعنى المناسب لكل استلزام في أدلة الأصوليين ولكل تقريب عندهم.

- ومثال الدَّلِيل عند المنطقيين⁽⁶⁾، في صورة الشَّكْل الأوَّل من القياس الاقتراضي الحملي⁽⁷⁾:

العالمُ حادثٌ

وكلُّ حادثٍ له صانع

فهذا المثال ينطبق عليه التَّعْرِيفُ السَّابِقُ؛ فإنه: مُرَكَّبٌ من قضيتين:

إحدهما: "العالمُ حادثٌ"، وتُسمَّى: مقدِّمةً صغرى، وفيها: موضوع -وهو "العالمُ"- وتُسمَّى: حدًّا أصغر، ومحمول -وهو "حادثٌ"- وتُسمَّى: حدًّا أوسط.

(1) انظر في قاعدة الاندراج وكيفيةها: "معيان العلم" للغزالي (128)، و"الرد على المنطقيين" لابن تيمية (246، 247)، و"تحرير القواعد المنطقية" (141)، و"قصول البدائع" للفناري (63/1).

(2) انظر في هذا القيد التفسيري: "شرح حواشي البيهقيوني" (86، 87). والشَّكْل: الهيئة الحاصلة من وضع الحدِّ الأوسط عند الحدِّين الأصغر والأكبر بأربعة اعتبارات، والشَّكْل الأوَّل منها هو النظم الطبيعي، وتُرَدُّ له سائر الأشكال. انظر: "تحرير القواعد المنطقية" (141).

(3) انظر "شرح حواشي البيهقيوني" (87).

(4) انظر في المراد بالدليل المُعَرَّف: "شرح حواشي البيهقيوني" (81، 82).

(5) انظر: "الرشيدية" (28، 29)، و"علم آداب البحث والمناظرة" للفتحي (70).

(6) انظر في هذا المثال وما يقرب منه: "البدور اللوامع في شرح جمع الجوامع" لليوسي (13/2)، و"الشرح الكبير على السلم" (309).

(7) الشَّكْل الأوَّل من القياس الاقتراضي الحملي هو: ما كان الحد الأوسط فيه محمولاً في الصغرى، وموضوعاً في الكبرى، وكان شرط إنتاجه: إيجاب الصغرى، وكلية الكبرى، والسبب في اختيار الشَّكْل الأوَّل من هذا القياس عن غيره من الأشكال هو: أنَّ اللزوم فيه بَيِّن، وأمَّا غيره من الأشكال فاللزوم فيها غير بَيِّن، بل بواسطة شيء آخر. انظر: "كمال المحاضرة في آداب البحث والمناظرة" للفتحي (16)، و"خلاصة القواعد المنطقية" (300، 301).

والقضية الأخرى: "كُلُّ حَدَثٍ لَهُ صَانِعٌ"، وتُسمَّى: مقدِّمة كُبرى، وفيها كذلك: موضوع -وهو "حدث"-، ويُسمَّى هنا: حَدًّا أوسطاً أيضاً، ومحمول -وهو "له صانع"- ويُسمَّى هنا: حَدًّا أكبر.

فمجموع هذا هو الدليل⁽¹⁾، ويستلزم ويقتضي -لذاته وهيئته⁽²⁾- العلمُ المتعلِّقُ بهاتين القضيتين؛ علماً بقضية أخرى، وهي هنا: العالمُ له صانعٌ، وتُسمَّى: نتيجة.

وقد علّم من هذا المثال وبسطه تعريفاتُ المصطلحات المذكورة من: المقدمتين، والحدود الثلاثة، والموضوع والمحمول، والنتيجة⁽³⁾.

2- وأمّا تعريف الأصوليين للدليل؛ فهو: ما يُمكن التَّوَصُّلُ بصحيح النَّظَر فيه -أو في أحواله- إلى مطلوبٍ خَبَرِيٍّ⁽⁴⁾.

- قوله: "فيه"؛ أي: في الدليل نفسه؛ بأن كان مُركَّباً.

- وقوله: "أو في أحواله"؛ أي: في أحوال الدليل؛ بأن كان مفرداً⁽⁵⁾.

ولهذا أتبع الكلبيُّ التعريفَ بتقسيم الدليل إلى: مفردٍ، ومُركَّبٍ⁽⁶⁾:

أ- أمّا الدليل المفرد؛ فالنَّظَرُ يكون في أحواله؛ لوجود المادّة فيه فقط دون الصُّورة، فإذا نظرنا في أحواله أوّلًا، ثم استخرجنا صورته ثانيًا؛ آل إلى دليلٍ مُركَّبٍ يكون النَّظَرُ منصَّباً عليه -حينئذٍ- مادّةً وصورةً.

(1) انظر: "البدور اللوامع" لليوسي (13/2).

(2) التَّعبير بهذا أولى عند البنجوني من تعبير الكلبي بـ: ذات هيئته؛ لأنّه يُشعر بظاّهره بأنّ الهيئة التركيبية للدليل مستقلة في الاستلزام في المذكور، وليس كذلك. انظر: "شرح حواشي البنجوني" (111).

(3) من أنواع المعرّفات: المثال. انظر في ذلك -مع تعريفٍ للمصطلحات المذكورة بنحو ما عرضته هنا-: "آداب البحث والمناظرة" للشنقيطي (56، 58، 107، 108).

(4) هذا تعريف الكلبي كما في "حاشية البنجوني" (105). ولم يذكر الأصوليون في هذا التعريف جملة: "أو في أحواله"، ولكنه مفهوم من شرحهم للتعريف، انظر مثلاً: "الفوائد السنية" للبرماوي (151/1، 152)، و"الرشيدية" للجونجوري (30)، و"البدور اللوامع" (13/2).

(5) انظر: "حاشية البنجوني" (107).

(6) المشهور أنّ الدليل عند الأصوليين لا يكون إلا مفردًا، ويرى حسن باشا زاده في "فتح الوهاب" (24) أنّ التَّحْقِيقَ كونه على قسمين، وهو ظاهر تعريف الكلبي المذكور، انظر: "حاشية البنجوني" (107، 108).

ومثاله: قوله تعالى: ((أقيموا الصلّاة))؛ فإنه دليلٌ مفرد⁽¹⁾، ويُقال له: **المادة⁽²⁾**، فيحتاج إلى أن يكون مركّباً مع الصّورة؛ بأن يُنظر في أحوال هذا الدّليل؛ لينتقل الدّهن بها إلى المطلوب⁽³⁾؛ بأن يُقال مثلاً -في صورة قياس اقتراني حملي⁽⁴⁾-:

((أقيموا الصّلاة)) أمرٌ بها

وكل أمرٍ مُطلق يقتضي الوجوب حقيقة

يُنتج: ((أقيموا الصّلاة)) للوجوب حقيقة⁽⁵⁾.

فالدّليل المفرد هنا هو المُسمّى في المنطق بـ "الحدّ الأصغر"⁽⁶⁾، وكونه "لِلوجوب حقيقة" هو المُسمّى في المنطق بـ "الحدّ الأكبر"، وأمّا "الأمر" المكرّر في هذا الدّليل؛ فهو المُسمّى في المنطق بـ "الحدّ الأوسط"⁽⁷⁾، ويُسمّى -عند الفقهاء وغيرهم- بـ "وجه الدّلالة"⁽⁸⁾، ويُعنى به: وجه لزوم النتيجة من المقدّمات⁽⁹⁾.

(1) قوله تعالى: ((أقيموا الصلّاة)) وإن كان جملة، إلا أنّه مفرد؛ لأنّه محكوم عليه، فهو الحد الأصغر في المقدمة الصغرى من الشكل الأول عند المنطقيين، كما تراه في المثال. انظر: "تسهيل الوصول" للمحلاوي (40).

(2) انظر: "غاية الوصول إلى شرح لب الأصول" للأصاري (177).

(3) الأحوال هنا بمعنى: المحمولات، كقوله: "أمرٌ" في المثال؛ فإنّه محمول للموضوع الذي هو ((أقيموا الصلّاة))، وكذلك قوله: "يقتضي الوجوب حقيقة" فإنّه حال ومحمول لذلك الموضوع، ولكن بالواسطة، فالأحوال هنا: الأوسط والأكبر. انظر: "فتح الرحمن بشرح لقطّة العجلان" للأصاري (100)، و"حاشية البنجويني" (108)، و"شرح البرزنجي عليه (76).

(4) لا إشكال في تصوير الدليل المفرد، الذي هو المادة، على صورة هذا القياس أو غيره؛ لأنّ من عرف المادة بحيث يعلم أنّ هذا مستلزم لهذا؛ علم الدّلالة، ولهذا يمكن تصوير القياس الاقتراني بصورة الاستثنائي، وكذلك بالعكس؛ لأن الأمر يعود إلى معنى واحد، وهو مادّة الدّليل. انظر: "الرد على المنطقيين" (248).

(5) انظر هذ الدليل ونتيجته في: "غاية الوصول" (177).

(6) انظر: "البدور اللوامع" لليوسي (13/2)، و"قواطع الرحموت" لعبد العلي الأنصاري (20/1)، و"شرح حواشي البنجويني" (77). وقد أفاد اليوسي أنّ الدليل المفرد هنا هو اصطلاح المتكلمين، وأفاد البرماوي في "الفوائد السننية في شرح الألفية" (151/1) أنّه اصطلاح الفقهاء أيضاً. نعم أفاد كلامه أنّ هذا التعريف للدليل وإن كان كذلك عن هؤلاء إلا أنّ المتكلمين مطلوبهم اليقين، ويسمون ما أفاد الظن: أمانة. وأيّاً ما كان؛ فالمقصود هنا كون الدليل مفرداً عند هؤلاء بخلاف المنطقيين كما سيأتي.

(7) انظر: "البدور اللوامع" (175).

(8) انظر: "تقريب الوصول" لابن جزي (119)، و"غاية الوصول" (175).

(9) انظر: "تقريب الوصول" (119).

وهذه الثلاثة هي التي يُبنى عليها الإنتاج الذي هو طريق "النظر" المذكور في التعريف⁽¹⁾.

وكون هذا الحد مؤلفاً مع طرفي المطلوب ومسلم التألف بينه وبينهما -كما تقدم- هو "التقريب" موضوع البحث⁽²⁾ الآتي تعريفه في المطلب التالي.

ب- وأما الدليل المركَّب: فيكون النظر حاصلًا في عينه؛ بأن تُرتَّب مقدماته⁽³⁾؛ لوجود كلٍّ من المادة والصورة فيه مركَّبين من قبل.

ومثاله: ما تقدَّم في المثال السَّابق من مجموع الأصغر والأوسط والأكبر⁽⁴⁾.

وإنما عبَّر عن هذا بـ "مجموع ..." إلى آخره؛ لأنَّ هذا الدليل المركَّب أحد قسمي الدليل عند الأصوليين حال كون "النظر" من قيود تعريف الدليل عندهم، فلو عبَّر بمثل ما عبَّر به في مثال الدليل عند المنطقيين -بأنَّ العالم حادث، وكل حادث له صانع- لما كان هناك حاجة لقيد "النظر" حينئذ؛ لأنَّ الدليل عند المنطقيين بمقدماته ملحوظ فيها الترتيب والهيئة أصلاً، وما هنا مقدمات متفرقة أو مرتبة معروضة للهيئة ولكن بلا اعتبار دخولها فيه.

فظهر بهذا الفرق بين مركَّب المنطقيين ومركَّب الأصوليين⁽⁵⁾.

ثانياً: بيان معنى "المقدمة"، وعلاقة "التقريب" بها وبالدليل.

وقد عُرِّفت "المقدمة" بأنَّها: قضية -حقيقة أو حكماً- يتوقَّف عليها صحة الدليل⁽⁶⁾.

(1) انظر: "قوانح الرحموت" (20/1).

(2) انظر: "شرح حواشي البنجويني" (113) -ونسب فيه هذا الكون وأتَّه التقريب إلى: الأعجلي- و"علم آداب البحث والمناظرة" (107).

(3) انظر: "حاشية البنجويني" (107).

(4) انظر: "شرح حواشي البنجويني" (79).

(5) انظر: "فتح الوهاب" لحسن باشا زاده (24)، و"شرح حواشي البنجويني" (79، 80)، و"علم آداب البحث والمناظرة" (90).

(6) هذا تعريف الكلبي كما في "حاشية البنجويني" (117). وانظر شرحها فيه (117-119).

- قوله: "يتوقف عليها صحة الدليل"، المراد بالدليل: على أي مذهب كان⁽¹⁾، والمراد بصحته: الاستلزام المعتبر في مفهوم الدليل⁽²⁾.

- وقوله: "قضية أو حكماً" تصريح منه بتقسيم القضية إلى قسمين:

1- القضية الحقيقية، وهي: التي تُذكر صريحاً بنفسها، وبعبارة أخرى: هي شطر الدليل ورُكنه وبناء تركيبه⁽³⁾.

ومثالها: المقدمتان الصغرى والكبرى السَّابِق ذكرهما في مثال الدليل عند المنطقيين؛ فإيهما مذكورتان صراحةً بنفسيهما، وهما ركن في الدليل وشطر منه، وصحة الدليل متوقفة عليهما.

ومثل المقدمة الصغرى -فيما تتوقف صحة الدليل عليه-: الحدود الثلاثة: الأصغر والأوسط والأكبر، في المثال السَّابِق عند الأصوليين.

2- القضية الحكمية⁽⁴⁾، وهي: التي لا تُذكر صراحةً بنفسها، وإنما تُذكر تبعاً، وبعبارة أخرى: هي شرائط الإنتاج في الدليل، وهي تقوم مقام قضايا ضمنية مفهومة من القضية الحقيقية⁽⁵⁾.

ومثالها: إيجاب المقدمة الصغرى وكلية الكبرى في مثال الدليل عند المنطقيين الذي سبق ذكره؛ فإنَّ الإيجاب -بأنَّ يُحكم بثبوت المحمول للموضوع- شرط في الصغرى من حيث الكيف في الشَّكل الأوَّل المُمَثَّل به من قبل، فهذا الشرط في قوة قضية ضمنية مفهومة من قول صاحب الدليل: "العالم حادث"، وكأنَّه قال: "صغرى دليلي موجبة"⁽⁶⁾. وكذلك كلية الكبرى في المثال المذكور؛ فإنه شرط من حيث الكم، فهذان شرطان يتوقفُ عليهما صحة الدليل كذلك.

(1) انظر: "فتح الوهاب" حسن باشا زاده (37).

(2) انظر: "شرح حواشي البيهقي" (111).

(3) انظر: "علم آداب البحث والمناظرة" (85، 95).

(4) انظر الخلاف في كون القضية حقيقة فقط أو تنقسم إلى حكمية أيضاً: "فتح الوهاب" لحسن باشا زاده (36، 37)، و"علم آداب البحث والمناظرة" (85).

(5) انظر: "علم آداب البحث والمناظرة" (86، 87؛ 95، 96).

(6) انظر: "علم آداب البحث والمناظرة" (85).

ويمكن التمثيل لمثل هذين -بالنسبة لمثال الدليل عند الأصوليين- بما تقدّم من شرط الاندراج وكيفيته في الحدود الثلاثة؛ الأصغر والأوسط والأكبر، عند الكلام عن جهة الدلالة، ووجه لزوم النتيجة من المقدمات.

❖ ثُمَّ إِنَّهُ مِمَّا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ صحة الدليل أيضاً: "التقريب" -موضوع الدراسة- ولكن اختلف علماء البحث في علاقته بالدليل:

- فقيل: إِنَّهُ من شرائط الدليل، فتكون علاقته بالدليل بواسطة المقدمة من حيث كونه قضية حكمية.

ووجه هذا القول: أَنَّ من الشرائط كون الأوسط في الدليل مؤلفاً من طرفي المطلوب؛ الحد الأصغر والأكبر، وهذا شرط من شروط الإنتاج -كما تقدّمت الإشارة إليه-، وعدم التصريح بكونه "تقريباً" لا يُخرجه من الشرائط⁽¹⁾. نعم، لمّا كثر وقوع منعه في الأبحاث؛ خصّوه باصطلاح خاصّ عن سائر الشرائط، وعُنيوا بشأناه⁽²⁾.

وممن اختار هذا القول: البنجوني (ت1319هـ)⁽³⁾.

- وقيل: إِنَّ "التقريب" ليس من شرائط الدليل، بل هو أثر مُترتبٌ عليه بعد استكمال شرائطه وأركانه، فتكون علاقته بالدليل من حيث كونه مما تتوقّف عليه صحة الدليل.

ووجه هذا القول: أن الشرائط التي يذكرها المنطقيون لم يذكروا منها "التقريب" صراحةً⁽⁴⁾.

وممن ذهب هذا المذهب: ساجقلي زاده (ت1145هـ)⁽⁵⁾، وحسن باشا زاده (ت1194هـ)⁽⁶⁾.

(1) انظر: "شرح حواشي البنجوني" (113)، و"علم آداب البحث والمناظرة" (97).

(2) انظر: "شرح الولدية" لعبد الوهاب الأمدي (84)، و"شرح الولدية" للبهتي (84).

(3) انظر: "حاشية البنجوني" (119)، و"علم آداب البحث والمناظرة" (96، 97). ومن المنطقيين الذين صرّحوا بكونه شرطاً -بحسب ما وقفت عليه-: الخادمي في "عرائس النفايس في المنطق" (67).

(4) انظر في القول ووجهه: "شرح حواشي البنجوني" (114) -تقلاً عن القرداغي-، و"علم آداب البحث والمناظرة" (96). وقد تقدّمت الإشارة في الحاشية السابقة إلى تصريح الخادمي في كتابه المنطقي باشتراط "التقريب".

(5) انظر: تقرير القوانين له (37)، وعبارته: "وطني أنّ منع التقريب إنّما يكون إذا تم شرائط الإنتاج، وكان اللازم من الدليل غير مطلوب، كما يظهر من تتبع موارد".

(6) انظر: "فتح الوهاب" له (37).

❖ وأياً ما كان الرَّاجِعُ في هذه المسألة، فإنَّ مقصودَ البحثِ لن يختلفَ بالترجيح؛ لأنَّ الشَّواهدَ الآتيةَ في التَّنْصِيسِ على "التَّقْرِيبِ" من كلامِ الأصوليين يرى النَّاطِرُ فيها إعمالاً للمصطلح، كما أنَّ "التَّقْرِيبِ" راجعٌ إلى الدَّلِيلِ على كلا القولين من حيث توفُّقُ صِحَّتِهِ عليه، فلا فرق من هذه الحيثية بين أن يقال إنَّه شرط، أو ليس بشرط، والله تعالى أعلم.

المطلب الثاني: في تعريف "التَّقْرِيبِ"، ومتى يكون تاماً، والفرق بينه وبين المصطلحات المشابهة

أولاً: تعريف "التَّقْرِيبِ" في اللغة:

"القاف والراء والباء أصلٌ صحيح يدل على: خلاف البُعد"⁽¹⁾، وهذا تعريف بالضدِّ، وإلا فمعنى القُرب: الدُّنُو؛ يقال: قُرب الشيءُ، يقربُ، قُرباً؛ أي: دُناً⁽²⁾.

وهذا المعنى اللغوي يُلحِظُه النَّاطِرُ في المفهوم الاصطلاحي "التَّقْرِيبِ"، فإنَّ فيه، كما سيأتي: رفعاً للبُعد الحاصل في دلالة الدليل على المطلوب، وتقريباً بينهما، ودُّنُواً من فهم الملازمة وبيانها.

ثانياً: تعريف "التَّقْرِيبِ" في الاصطلاح:

يكاد يَتَّفِقُ كُلُّ مَنْ تعرَّضَ لتعريف "التَّقْرِيبِ"، من علماء آداب البحث وغيرهم، إلى أنَّه: سوقُ الدَّلِيلِ على وجهٍ يستلزمُ المطلوب⁽³⁾.

(1) "مقاييس اللغة" لابن فارس (80/5).

(2) انظر: "الصحاح" للجوهري (198/1)، و"تاج العروس" للزبيدي (5/4).

(3) انظر هذا التعريف في: "التعريفات" للجرجاني (47)، و"حاشيته على تحرير القواعد المنطقية" (5)، ورسائله في علم آداب البحث التي شرحها الجونغوري في "الرشيدية على الرسالة الشريفة" (32)، و"الكليات" للكفوي (314)، و"تقرير القوانين" (16)، و"دستور العلماء" للأحمد نكري (231/1)، و"عراس النفائس في المنطق" (67) -وقال: "إنه شرط في جميع الأدلة"-، و"حاشية البنجويني" (119)، و"حاشية النفحات على شرح الورقات" للخطيب الجاوي (98) -ونسبه إلى اصطلاح النُّطَّار-، و"فن آداب البحث والمناظرة" لهارون عبد الرزاق (15)، و"آداب البحث" لعبد الغني المصري (34)، و"الموجز في علم أدب البحث والمناظرة" لحسين والي (27) وقد يُعبرُ بدل "يستلزم" بـ "يفيد" كما تراه عند: الجرجاني في "حاشيته على شرح العضد" (484/1)، فيكون له حينئذ تعبيران بالنظر إلى جميع كتبه، بل إنَّه ذكرهما في "التعريفات" أيضاً (47)، ومثله الكفوي في "الكليات" (313، 314). وقريب منه التعبير بـ "ينتج" كما تراه عند: هارون عبد الرزاق في "فن آداب البحث والمناظرة" (23).

ونحوه التعبير بـ "يقضي" كما نقله الزبيدي في "تاج العروس" (24/4) عن أهل المعقول.

ويقرب منه تعريفه بأنه: استلزام الدليل للمدعى⁽¹⁾.

وإنما قلت "يكاد"؛ لأن هناك تعريفاً آخر يُذكر له، وهو: تطبيق الدليل على المدعى⁽²⁾.

واختلف في العلاقة بين التعريفين:

- فقيل: إنَّ التعريف الثاني أعمُّ من الأول، ووجهه: أنَّ "التقريب" يجري في أقسام الدليل كلها من القياس والاستقراء والتمثيل، وأمَّا التعريف الأول؛ فمختصُّ بالقياس المنطقي المسمَّى بـ "البرهان"⁽³⁾.

- وقيل: إنَّ التعريفين بمعنى واحدٍ، ووجهه: أنَّ "الاستلزام" المذكور في التعريف الأول إنما هو بمعنى: المناسبة المصححة للانتقال -وهو أحد معنييه كما تقدّم عند تعريف الدليل-، و"التطبيق" في التعريف الثاني عبارة عن: إيراد الدليل على وجه يوافق المدعى.

فقد ظهر من هذا التعليل الجواب على وجه القول الأول، وعليه: فلا يبقى خلافٌ حيثُذ بين التعريفين⁽⁴⁾، ولهذا نصَّ بعض العلماء على أنَّهما مترادفان⁽⁵⁾.

ثالثاً: متى يكون التقريب تاماً؟

❖ تقدّم في تعريف التقريب ذكر استلزام الدليل للمطلوب، وهذا الاستلزام إنما هو من حيث إنَّ الدليل ملزوم، وهو مستلزم لمدلوله، والمطلوب لازم للدليل ومدلول له، وهذا أمر متفق عليه بين العقلاء⁽⁶⁾، ولهذا إذا كان المطلوب غير لازم من الدليل، واللازم من الدليل غير مطلوب؛ قيل فيه: لا يتم

(1) "جمهرة مقالات ورسائل الشيخ الإمام محمد الطاهر ابن عاشور" (232/1) ذكره في الحاشية من مؤهواته، بل ذكره في "تفسير التحرير والتوير" أيضاً (202/5/3).

(2) انظر هذا التعريف في: "النقد والردود" للكرمانى (102/2) -وعبر بـ "الدعوى"-، و"حاشية الجرجاني على شرح العضد" (484/1)، و"الكليات" (313)، و"حاشية العطار الكبرى على الولدية" (271) -وعبارته "على وفق المدعى"-، و"علم آداب البحث والمناظرة" (95).

(3) انظر: "شروح الشمسية" -من كلام العصام- (95)، و"علم آداب البحث والمناظرة" (70).

(4) انظر: "حاشية العطار الكبرى على الولدية" (271)، و"علم آداب البحث والمناظرة" (95).

(5) انظر: "شروح الشمسية" -من كلام السيالكوتي- (36)، و"موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم" للتهانوي (1/ 472، 497). ويمكن فهم الترادف من صنع الجرجاني في "حاشيته على شرح العضد" (484/1)؛ فإنه بعد أن ذكر التعريف الأول؛ أتبعه بالتعريف الثاني قائلاً قبله: "وبعبارة أخرى"، انظر في هذه الملحوظة: "فتح الوهاب" لحسن باشا زاده (38)، و"شرح الولدية" لعبد الوهاب الآمدي (84).

(6) انظر نقل هذا الاتفاق في: "الرد على المنطقيين" (448).

التَّقْرِيب، أو تقريبه غير تام، أو لا تقريب، أو التَّقْرِيب ممنوع⁽¹⁾، وبعبارة أخرى: إذا كان الدَّلِيل منصوباً على غير الدَّعْوَى الْمُتَنَازَعِ فيها؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يُسَمَّى: عدم تمام التَّقْرِيب⁽²⁾.

وبالجملة: فحال اللازم الذي يستلزمه الدَّلِيل بالنسبة إلى الدَّعْوَى لا يخلو من ست صُور⁽³⁾؛ لأنَّ اللازم: إمَّا أن يكونَ عَيْنَ الدَّعْوَى، أو مساوياً لها، أو أخصَّ منها مطلقاً، أو أعمُّ مطلقاً، أو أعمُّ من وجه، أو مبيئاً لها.

ويمكن عرض أمثلة هذه الصور على فرض دعوى واحدة، وهي: هذا الشَّيْءُ إنسان⁽⁴⁾:

1- فإذا استدلتَ عليها -بقياس اقتراضي حملي- بقولك: لأنَّ هذا الشَّيْءَ ناطق، وكل ناطق إنسان؛ أنتج -بعد حذف الحد الأوسط- المطلوب، وهو: هذا الشَّيْءُ إنسان، وهو لازم عن الدَّلِيل، وعين الدَّعْوَى.

2- وإذا استدلتَ عليها بقولك: لأنَّ هذا الشَّيْءَ متعجَّب، وكل متعجَّب ضاحك؛ أنتج: هذا الشَّيْءُ ضاحك، وهو لازم عن الدَّلِيل، ومساوٍ للدَّعْوَى؛ لأنَّه وإن لم يكن عينها، إلا أنَّ ما تصدق عليه الإنسانية تصدق عليه الضاحكية.

3- وإذا استدلتَ عليها بقولك: لأنَّ هذا الشَّيْءَ ناطق، وكل ناطق أسود زنجي؛ أنتج: هذا الشَّيْءُ أسود زنجي، وهو لازم عن الدَّلِيل، وأخصُّ من الدَّعْوَى؛ فَإِنَّ الْأَسْوَدَ الزَّنْجِيَّ أخصُّ من الإنسان.

4- وإن استدلتَ عليها بقولك: لأنَّ هذا الشَّيْءَ متنفِّس، وكل متنفِّس حيوان؛ أنتج: هذا الشَّيْءُ حيوان، وهو أعمُّ من الدَّعْوَى مُطلقاً؛ فَإِنَّ الْحَيَوَانَ أعمُّ من الإنسان.

5- وإن استدلتَ عليها بقولك: لأنَّ هذا الشَّيْءَ جسمٌ مُفَرَّقٌ للبصر، وكلُّ جسمٍ مُفَرَّقٌ للبصر فهو أبيض؛ أنتج: هذا الشَّيْءُ أبيض، والأبيض: بينه وبين الإنسان عموم وخصوص من وجه؛ فَإِنَّهُ يَوجَدُ إنسان أبيض، ويوجد إنسان ليس بأبيض، ويوجد ما هو أبيض ولكنه ليس بإنسان.

(1) انظر: "التعريفات" (47)، والولدية مع "حاشية العطار الكبرى" (272)، و"فتح الوهاب" لحسن باشا زاده (38).

(2) انظر: "فصول البدائع" (411/2).

(3) انظر هذه الأقسام: "فتح الوهاب" لحسن باشا زاده (38-40)، و"شرح الولدية" لعبد الوهاب الأمدي (84، 85)، و"علم آداب البحث والمناظرة" (99، 100، 102-105). وللإسكوتي اعتبار نسبة أخرى للحكم في التَّقْرِيب، سيأتي ذكرها بعد قليل.

(4) انظر هذه الأمثلة في: "حاشية العطار الكبرى على الولدية" (272-275)، و"كمال المحاضرة" (17، 18).

6- وإن استدلت عليها بقولك: لأنَّ هذا الشيء جماد، وكلُّ جمادٍ لا إنسان؛ أنتج: هذا الشيء لا إنسان، وهو مباين للإنسان.

وهذه الصور -بالنسبة لما يتم التَّقْرِيب منها وما لا يتم- على طرفين وواسطة:

الطرف الأول: ما اتَّفَق على أنَّه يتمُّ التَّقْرِيب منه، وهي الأولى والثانية⁽¹⁾.

الطرف الآخر: ما اتَّفَق على أنَّه لا يتم التَّقْرِيب منه، وهي الرابعة والخامسة والسادسة.

والواسطة: ما اختلف فيه، وهي الثالثة الذي يكون فيها اللازمُ أخصَّ من الدَّعوى مُطلقاً؛ هل يتم التَّقْرِيب منه أو لا؟

- فيرى الجمهورُ تمامَ التَّقْرِيب فيها⁽²⁾، ووجهُ هذا: بأنَّ تعريف التَّقْرِيب يشمل⁽³⁾.

ومقتضى رأيهم على مثال الصورة الثالثة: أنَّ الدَّلِيل قد جاء فيه على وجهٍ يستلزم المطلوب من حيث كون "الإنسان" متحقِّقاً في ضمن الخاصِّ الذي هو "الأسود الزنجي".

- وذهب عبد الحكيم السَّيَّالْكُوتِي (ت1067هـ) إلى عدم تمام التَّقْرِيب في هذا؛ قال: "إذا وُجد للزوم في الجملة، لكن لا إلى المدَّعى؛ بأنَّ يكون المدَّعى عاماً والدَّلِيل يستلزم الخاص، أو بالعكس، أو يكون المدَّعى مُطلقاً والدَّلِيل يُثَبِّتُ المُقَيَّد أو بالعكس = لم يتم التَّقْرِيب"⁽⁴⁾.

ومقتضى رأيه على المثال: أنَّ قولهم: "هذا الشيء أسود زنجي" اللازمُ من الاستدلال: "بأنَّ هذا الشيء ناطق، وكل ناطق أسود زنجي" = غير تام التَّقْرِيب؛ لأنَّه أخصُّ من دعوى: "هذا الشيء إنسان".

ويظهر لي، والعلم عند الله، أنَّ وجه هذا المذهب: كون الحدِّ الأوسط غير مؤلَّفٍ من طرفي المطلوب، وما كان كذلك فلا تقريب له؛ وذلك لأنَّ القاعدة في الحدود الثلاثة: أن يكون الأكبر

(1) ذكر بعضهم أنه يلزم من القول بعدم تقريب الصورة الثالثة أن تكون الثانية كذلك، ولم يظهر لي وجهه، فضلاً عن كون لازم المذهب ليس بمذهب. انظر: الهامش رقم 3 من نقل محقق "حاشية البنجوني" (120).

(2) انظر مثلاً: "تقرير القوانين" (74، 75)، و"فتح الوهاب" لحسن باشا زاده (39)، و"شرح الولدية" لعبد الوهاب الأمدي والبهتي (85)، و"حاشية البنجوني" (120)، و"آداب البحث" لعبد الغني المصري (34). وانظر عند غير علماء آداب البحث: "عرائس النفايس في المنطق" (67).

(3) انظر: "حاشية البنجوني" (120)، و"شرح البرزنجي عليه" (117).

(4) "شروح الشمسية" (36/1)، وذلك عند تعليقه على ما حشَّى به الجرجاني من تعريف "التَّقْرِيب" المذكور في مسألة منطقية في "تحرير القواعد المنطقية" (5). وقد نسب هذا القول إليه البنجوني في "حاشيته" على الكليني (120)، والبرزنجي في "شرحه" عليها (117).

مشتملاً على الأوسط أو مساوياً له؛ ليندرج فيه، وأن يكون الأوسط مشتملاً على الأصغر أو مساوياً له كذلك، وقد تقدّمت الإشارة إلى هذا عند الكلام عن معنى "الاستلزام" المشهور.

ولهذا لم تكن القاعدة منطبقة على مثال الصورة الثالثة؛ لأنَّ الحد الأكبر -وهو الأسود الزنجي- ليس مساوياً للحد الأوسط -وهو الناطقية- ولا هو أعم منها؛ فكيف يُحكم بخصوصه على ما هو أعم منه؟

وسيلحظ القارئ الكريم في بعض شواهد الأصوليين الآتية في المبحث الثاني أنَّ عدم تمام التَّقْرِيب فيها إنَّما يتأتَّى على ما ذهب إليه السيَّالَكُوتِي.

رابعاً: ما اتَّحد مع "التَّقْرِيب" لفظاً واختلف معنى من المصطلحات المشابهة:

قد تبين مما تقدّم تعريف "التَّقْرِيب" بالمعنى المصطلح عليه عند علماء آداب البحث، ولكن هناك مصطلحات اتَّحد لفظها معه، قد يشتهر على النَّاظِر في كتب التُّراث تحديد مفهومها، وقد يحملها في سياق ما على غير معناها المراد، فحسُن لأجل هذا التَّنبيه على معناها؛ دفعاً للاشتباه. ومن ذلك:

1- "التَّقْرِيب" عند نحاة الكوفة.

وهو: إعمال اسم الإشارة القريب عمل "كان" بشروط مخصوصة⁽¹⁾.

ومثاله: أن يُقال في نحو: "كيف أخاف البردَ وهذه الشمسُ طالعةً": "هذه" تقريب، و"الشمسُ" اسم التَّقْرِيب، و"طالعةً" خبر التَّقْرِيب، ووجه ذلك: أنَّ المعنى إنما هو على الإخبار عن الشمس بالطلوع، وأُتي باسم الإشارة "تقريباً" للطلوع⁽²⁾.

فهذا المصطلح التَّحوي مُغاير لموضوع البحث، وإن كانت علاقته بالمعنى اللغوي واضحة.



(1) اجتهدت في صياغة هذا التعريف من خلال ما ذكره الخثران في: "مصطلحات النحو الكوفي" (94) وما بعده.

(2) انظر المثال وبيان وجهه في: "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع" للسيوطي (71/2).

2- قياس "التقريب" عند الأصوليين.

وهو من قياس الشَّبه⁽¹⁾، وذلك أنَّه إذا كان هناك فرع يتجاذبه أصلان، فإنَّه يُلحق بأحدهما بنوع شَبِّهِ مَقْرَبٍ من غير تعرُّض لبيان معناه⁽²⁾، وسُمِّيَ بقياس التَّقْرِيب؛ لكونه يُقَرِّبُ الفرع من أصله فوق قربه من أصل آخر⁽³⁾، وقد عُرِّفَ بأنَّه: إلحاق فرعٍ بشَبِّهِه المُمْتَحِدِ أو المُمْتَعِدِّ حُكْمًا؛ لقوَّةِ الشَّبهِ بينهما، المُوَهِّمة للمُناسبة⁽⁴⁾.

فهذا -أيضاً- مصطلح أصوليُّ مغاير لموضوع البحث، ولكن علاقته بالمعنى اللغوي ظاهرة، والله أعلم.

(1) انظر: "حاشية البناني على شرح المحلي" (355/2).

(2) انظر: "القواطع في أصول الفقه" للسمعاني (993/3).

(3) انظر: "حاشية البناني على شرح المحلي" (355/2).

(4) هذا تعريف الدكتور علي باروم في بحثه: "قياس التقريب عند الأصوليين: تأصيلاً وتمثيلاً" (156).

المبحث الثاني: في ذكر جملة من شواهد إعمال الأصوليين لـ "التقريب" في أبحاثهم

هذا المبحث معقود لِعَرَضِ جُمْلَةٍ من شواهد إعمال الأصوليين لمصطلح "التقريب" في كتبهم، مع بيان وجه تقريب الدليل المسوق فيها أو عدم تمام تقريبه، على اختلاف عباراتهم في ذلك.

وقد حرصتُ على اختيار شواهد متنوعة في مسائل أصول الفقه وأعلامه، مع بسط ما يحتاج منها إلى فكّ عبارة، أو إبراز وجه دلالة.

الشاهد الأول: هل الحاجة إلى معرفة جهة الوحدة للعلم تقتضي تصوّره بما لا يخرج عن الحدِّ

والرّسم؟

محلُّ هذا الشاهد تحت ما ذكره ابنُ الحاجب (ت646هـ) من جعل حدَّ علم أصول الفقه من مبادئ العلم⁽¹⁾، فذكر العُضْدُ (ت756هـ) في شرحه عليه مسألة جهة الوحدة التي تضبط المسائل الكثيرة لكل علم⁽²⁾، وأنَّ حقَّ كُلِّ طالب علم أن يعرفها بتلك الجهة، وقرَّر أنَّ تعريف العلم يُؤخذ من تلك الجهة، ثم قال: "فإذا لا بد لكلِّ طالب علم أن يتصوَّره أولاً بحده أو برسمه"⁽³⁾.

وظاهر هذه الدَّعوى: الحصر، ولكن ما المحصور، وما المحصور فيه؟

علّق التفّازاني (ت792هـ) على ذلك بقوله:

- "إن أراد حصر جهة الوحدة في الحد والرّسم: فليس بصحيح.

(1) مختصر المنتهى الأصولي " (56/1).

(2) جهة الوحدة هي: عين موضوع العلم الذي ترجع إليه موضوعات مسائل ذلك العلم، وبيان هذه الجملة: أنَّ لكلِّ علم مسائل -أي: النسب التامة- وكل مسألة عبارة عن موضوع ومحمول، وموضوعات المسائل ترجع إلى أمر واحد جامع لها، هو عين موضوع العلم، وهو ما يُسمّى بجهة الوحدة. ومن هنا يتبيّن أنَّ الموضوع يُطلق على: الجزء المقوم للمسألة -أي: النسبة التامة-، ويُطلق على أعم من هذا، وهو: ما ترجع إليه موضوعات هذه المسائل. انظر في معنى جهة الوحدة وإطلاقات "الموضوع": حاشية الجرجاني على شرح العُضْد " (68/1، 69)، و"شرح الفناري على الرسالة الأثيرية في علم المنطق" (49-52)، و"حاطمة التقريب إلى خاتمة التهذيب" (34).

(3) "شرح العُضْد على مختصر المنتهى" (56/1).

- وإن أراد حصر التعريف -المأخوذ منها- فيهما؛ فالتقريب غير تام؛ لأنَّ الاحتياج إلى معرفة جهة الوحدة لا يوجب الاحتياج إلى التصور بالحدِّ والرَّسم؛ لجواز أن يُعرف بجهة أخرى وتحصل البصيرة باعتبارها⁽¹⁾.

فالتفتازاني يرى أنَّ الحصر الذي قد يُفهم من كلام العضد ليس نصًّا في معنى واحد، بل هو محتمل لأمرين: أحدهما: حصر جهة الوحدة في الحدِّ والرَّسم. وثانيهما: حصر التعريف المأخوذ من جهة الوحدة في الحدِّ والرَّسم، وشاهد "التقريب" في مسألتنا آت في هذا الاحتمال الثاني.

وعليه؛ فتكون:

- دعوى العضد: التعريف للعلم يكون بالحد أو بالرسم فقط.

- ودليل المدَّعى: حاجة كل طالب علم إلى معرفة جهة وحدة العلم.

ويمكن صياغة الدليل أيضاً -مُستفيداً من ألفاظ العضد- على النحو التالي⁽²⁾:

حقُّ كل طالب علم أن يعرفه من جهة وحدته

وكل معرفة لجهة وحدة علم يؤخذ منها تعريف العلم بحدٍّ أو رسمٍ

يُنتج: حقُّ كل طالب علم أن يأخذ من جهة وحدة العلم تعريفه بحدٍّ أو رسمٍ

ولكن التفتازاني يرى عدم تمامية التَّقْرِيب في هذا الدليل؛ لأنَّ الحاجة إلى معرفة جهة وحدة العلم أعمُّ من الحاجة إلى أن يكون تعريف العلم محصوراً في الحدِّ والرَّسم فقط، بل يجوز تصوُّر العلم بجهة أخرى غير الحدِّ والرَّسم.

(1) "حاشية التفتازاني على شرح العضد" (58/1).

(2) حاولت صياغة الشواهد في هذا المبحث الثاني على صورة القياس الافتراضي الحملي -عدا الشاهد الثالث-؛ ليكون الأمر مطابقاً للصياغة نفسها في المبحث التأصيلي تحت مطلب تعريف "الدليل" عند كلِّ من المنطقيين والأصوليين، ولما ذُكر هناك من شرح مبني على تلك الصياغة بما فيه من ذكرٍ للحدود الثلاثة؛ الأصغر والأوسط والأكبر، وليسهل فهم التطبيق في ضوء ذلك التأصيل.

والتعليق على كلامه في النقطتين التاليتين:

1- أن قوله: "الاحتياج إلى معرفة جهة الوحدة لا يوجب الاحتياج إلى التصور بالحد والرسم"، يفهم منه أن العضد يرى ملازمة بينهما، وحاصل هذا الرأي حينئذ: أن الاحتياج إلى معرفة جهة الوحدة يستلزم الاحتياج إلى التصور بالحد والرسم.

2- أنه علل لعدم الاستلزام المذكور في دليل العضد بجواز حصول المعرفة بغير تلك الجهة حصراً، وبعبارة أخرى: الحاجة إلى معرفة جهة العلم: قد تكون بأخذ التعريف منها وتصور العلم بأي وجه، وقد تكون بأخذ التعريف منها وتصوره بخصوص الحد أو الرسم فقط، وهذا يقتضي: أن حصر العضد عموم التعريف المأخوذ من جهة الوحدة في خصوص الحد والرسم فقط: استدلال منه بالأعم على الأخص، مع أن ثبوت الأعم لا يستلزم ثبوت الأخص⁽¹⁾.

فتبين من هذا وجه نفي تمام التقريب عند التفنازي، وهو: عدم مطابقة ما يستلزمه الدليل من العموم للمدعى الخاص، ولكن وجه هذا النفي إنما يتأتى على مذهب السيالكوتي المتقدم ذكره في المبحث الأول -لا على مذهب الجمهور- وسبب عدم التمام بناء عليه: أن الحد الأوسط -وهو معرفة جهة وحدة العلم- لا يستلزم الحد الأكبر -وهو كون التعريف المأخوذ منه محصوراً في الحد والرسم- من حيث كون الأول أعم من الثاني، وهو خلاف القاعدة التي تقدم تقريرها في المبحث الأول، وإذا لم يكن التقريب تاماً؛ لم يكن دليل العضد مؤدياً لمطلوبه، فلا يصح.

فإن أريد إصلاح التقريب فلتعمم الدعوى لتتطابق مع الدليل، وليقل مثلاً: الحاجة إلى معرفة جهة وحدة العلم تستلزم تصور العلم بوجه ما⁽²⁾، والله أعلم⁽³⁾.

(1) انظر في هذه القاعدة وشرحها: "مختصر تيسير الوصول" (777/2)، و"آداب البحث والمناظرة" (220، 221)، و"خلاصة القواعد المنطقية" (326، 327).

(2) يشبه ما تقرّر في هذا الشاهد: ما ذكره القطب الرازي في "تحرير القواعد المنطقية" (5) من قول من قال: إن الشروع في العلم يتوقف على تصوّره، ثم نظر فيه بأنّه "إن أراد به التصوّر بوجه ما؛ فمسلّم، لكن لا يلزم منه أنّه لا بد من تصوّره برسمه؛ فلا يتم التقريب"، فيلاحظ أن اللازم لما كان أخص كان تقريبه غير تام، ولما كان مساوياً -بأن كان التصور بوجه ما- كان مسلماً.

(3) لشواهد أخر عند التفنازي انظر: في التعبير بـ "تمام التقريب" "التلويح على التوضيح" (317/2)، وفي التعبير بـ "بيان التقريب" "حاشيته على شرح العضد" (619/2).

الشَّاهِدُ الثَّانِي: عدم حكم العقل بالتَّحريم في مثال "تناول المملوك قطرة من بحر الجواد": هل يقتضي أَنَّهُ لا حكم بالتَّحريم لأفعال العقلاء قبل الشَّرْع؟

محلُّ هذا الشَّاهد آتٍ -أيضاً- تحت ما ذكره ابنُ الحاجب المسألةُ الثَّانية من مسأَلَتِي التَّنْزُلِ⁽¹⁾، ولكنه شاهدٌ من كلام العضد.

والمسألةُ المشار إليها هي: أَنَّهُ لا حكم لأفعال العقلاء قبل الشَّرْع⁽²⁾، فقد أورد ابنُ الحاجب مذاهبَ المعتزلة فيها، والتي منها القول بالخطر، ثم نقل قول الأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني (ت418هـ) ردّاً على الحاضر، وهو: أَنَّهُ "إذا ملك جَوَادٌ بحرًا لا يَنْزِف، وأحبَّ مملوكُهُ قطرةً؛ فكيف يُدْرِكُ تحريمُها عقلاً؟"⁽³⁾.

فشرح العضدُ كلَّ ذلك، ثم ختم ما نُقل عن الأستاذ بقوله: "والتَّقْرِيبُ واضح"⁽⁴⁾.

ثم جاء كُلُّ من الكرمانى (ت786هـ)، والجرجاني (ت816هـ) بمزيدٍ بيانٍ لهذا التَّقْرِيب الواضح، وامتاز كلامهم في ذلك بتقديم تعريف "التَّقْرِيب"، وكذلك أبان التفتازاني عن وضوح التَّقْرِيب، وإن لم يُعرِّفه⁽⁵⁾.

(1) المراد بالتَّنْزُل -على ما ذكره الجاربردي في "السراج الوهاج" (190/1، 191)- هو أَنَّ الأشاعرة وإن أبطلوا كون الحسن والقبح عقليين، إلا أَنَّهُ جرت عادتُهم بالبحث عن المسأَلَتَيْنِ بعد التَّسليم بقاعدة الحسن والقبح.

وهذا الذي ذكره هو في أصله مذكور، والعلم عند الله، في مبحث "المنع" من علم آداب البحث، ويُسمَّى أيضاً: مجازاة الخصم، والتَّسليم، وهو: أن يفرض صحة ما منعه من غير اعتقاد صحته. انظر: "آداب البحث" لعبد الغني المصري (34).

(2) مسألة التحسين والتقيح العقليين، من المسائل الكبيرة، ولتحرير محل الخلاف فيها، وبيان الحق فيها، وما يترتب على كل ذلك؛ انظر مثلاً: "مفتاح دار السعادة" لابن القيم (877/2-886؛ 965-971)، و"المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين" للدكتور محمد العروسي (74-85)، و"آراء المعتزلة الأصولية" للدكتور علي الضويحي (164-197)، و"المسائل الكلامية في أصول الفقه" للدكتور عبد الرحيم السلمي (260-284).

(3) مختصر المنتهى الأصولي (482/1).

(4) شرح العضد على مختصر المنتهى (482/1).

(5) انظر: "النقود والردود" (102/2)، و"حاشية التفتازاني على شرح العضد" (484/1)، و"حاشية الجرجاني على شرح العضد" (1/484).

وختلاصة ما ذكره: أنَّ كلامَ الأستاذ استدلالٌ بقياس الأولى، وبيانه: أنَّه إذا لم يحكم العقل بالتحريم في صورة تناول المملوك قطرة من بحر مالكة مع عدم احتياج الجواد إليها، فمن باب أولى ألا يحكم العقل بالتحريم في مثل صورة تناول العبد للمستلذات التي خلقها الله تعالى⁽¹⁾.

فظهر من هذا التّقرير:

- أنَّ الدَّعوى -المضمَّنة في الردِّ على الحاضر⁽²⁾-: أنَّه لا حُكْمَ بالتحريم⁽³⁾ لأفعالِ العقلاء قبل الشَّرْع.

- ودليل الدَّعوى: أنَّ تناول قطرة من بحر مخلوق جواد بمنزلة الاستلذاذ بنعمة من نعم خالق العباد؛ كلاهما لا يُدرك العقل تحريمه، وعدم الحكم في الفرع أقوى من الأصل⁽⁴⁾.

ويمكن صياغة الدليل على النحو التالي:

استلذاذ العبد بنعمة من نعم خالق العباد بمنزلة تناول المملوك قطرة من بحر مخلوق جواد

وما كان بمنزلة ذلك لا يحكم العقل بتحريمه

يُنتج: استلذاذ العبد بنعمة من نعم الخالق لا يحكم العقل بتحريمه

(1) انظر: المصادر السابقة بصفحاتها، وقد لخصتُ البيان المذكور في صلب البحث من مجموعها، وإن كان تقريرُ الجرجاني أكثرها وضوحاً عندي، والله أعلم.

(2) لم يذكر ابن الحاجب دليل الحاضر قبل كلام الأستاذ، بل ذكر دليلهم بعد ذلك، ومما ذكره لهم -مما يتناسب في ظني مع كلام الأستاذ-: أنَّ الفعل تصرّف في ملك الغير بغير إذنه؛ فيحرم. انظر: "شرح العضد على مختصر المنتهى" (482/1).

(3) أصل دعوى المسألة بحسب ما ذكره ابن الحاجب: أنَّه لا حكم -أصلاً- لأفعال العقلاء قبل الشَّرْع، وإِنَّمَا قِيْدَتْ هُنَا بالتحريم؛ لأنَّه ردٌّ على الحاضر، فتحصل بهذا التقييد: مطابقة الدعوى هنا مع المثال المسوق دليلاً للرد عليه.

(4) التعبير بلفظ: "منزلة"، ثم الختم ببيان وجه الأولوية؛ مأخوذ من شرح وجه "التقرير" عند التفتازاني في "حاشيته على شرح العضد" (484/1).

والتعليق على ما تقدم في النقطتين التاليتين:

1- أن قول العضد: "والتقريب واضح"، فيه إشارة إلى رد قول من قال: إن كلام الأستاذ مثال اخترعه يفيد استبعاد الحظر، فلا حجة فيه ولا حاجة إليه⁽¹⁾، ولهذا لما بين الجرجاني تقريب المثال؛ بنى عليه اندفاع هذا القول⁽²⁾.

2- أن وجه وضوح التقريب هنا: كون اللازم من الدليل أخص من الدعوى، واللازم هنا هو النتيجة المذكورة، وهي نتيجة تتعلق بفعل معين في صورة خاصة، والدعوى عامة في كل فعل وصورة، وقد تقدم في المبحث الأول أن هذه الصورة إنما يتم التقريب فيها على مذهب الجمهور، والله أعلم.

الشاهد الثالث: امتثال المكلف الآتي بخصال الواجب المخير مرتبة؛ ماذا يقتضي؟

محل هذا الشاهد آت ضمن ما ذكره البيضاوي (ت691هـ) في مسألة "الواجب المخير" من قول من قال: إن الواجب معين عند الله دون الناس، وأورد من دليلهم: أن المكلف "إن أتى بالكل معاً؛ فالامتثال: إما بالكل؛ فالكل واجب، أو بكل واحد؛ فتجتمع مؤثرات على أثر واحد، أو بواحد غير معين، ولم يوجد، أو بواحد معين، وهو المطلوب"⁽³⁾.

وظاهر من هذا التقرير كل من الدعوى ودليها:

- أما الدعوى في المسألة؛ فهي: أن الواجب المخير على المكلف واحد معين عند الله تعالى.

- وأما دليها؛ فهو الذي ذكره البيضاوي، وهو قياس شرطي منفصل⁽⁴⁾.

(1) قاله بمعناه: القطب الشيرازي في "شرح مختصر ابن الحاجب" (352/1).

(2) انظر: "حاشية الجرجاني على شرح العضد" (484 / 1).

(3) "منهاج الوصول إلى علم الأصول" (135).

(4) هذه تسمية المنطقيين، ويسميه المتكلمون والفقهاء والأصوليون بـ "السُّبَرِ والتَّقْسِيمِ"، وتسميته عن الجدليين بـ "التَّقْسِيمِ والتَّرْدِيدِ". انظر: "معيار العلم" (150)، و"الرد على المنطقيين" (249)، و"تقريب الوصول" (126)، و"آداب البحث والمناظرة" للشنقيطي (166)، (167).

وقد شرح الجَارِبَرْدِي (ت746هـ) هذا الدَّلِيل، ثم ختم ببيان سبب التعبير بـ "مَعاً"، وقال: "وإنما قال: مَعاً؛ لأنَّ المُكَلَّفَ لو أتى بالخصال مرتباً؛ لحصل الامتثال بالأول، ولا يمكن التَّرديد، ولا يحصل التَّقْرِيب" (1).

والتعليق على كلامه في النقاط التالية:

1- أنَّ صورة إتيان المُكَلَّف بخصال الكفارة الثلاث "مَعاً": بأن يوكل بالإعتاق والإطعام، وبياسر إعطاء الكسوة بنفسه أو بوكيل آخر، بحيث يحصل له الفراغ من جميعها معاً (2).

2- أنَّ قوله: "لحصل الإتيان بالأول": يعني به: بالخصلة التي بدأ بها، وقوله: "التَّرديد": يعني به: الجمل التي عطف بينها بـ "أو"، وأبطل بعضها دون بعض (3).

3- أنه علل لمجيء "مَعاً" في الدَّلِيل: بأنَّ المُكَلَّفَ لو أتى بالخصال "مرتباً" لاقتضى ذلك ثلاثة أمور بعضها مبني على بعض، ومقتضى ثبوت هذه الثلاثة عدم صحة الاستدلال المذكور للقائل بأنَّ الواجب معيَّن عند الله دون النَّاس، وبيان هذه الجملة:

- أنَّ المُكَلَّفَ لو أتى بالخصال مُرتبة، لكان امتثاله في الواجب المُخَيَّر حاصلاً بأول خصلة بدأ بها.

- ولو كان امتثاله حاصلاً بالأول، لم يمكن التَّرديد بين الأقسام الأربعة، وذلك لأنَّ المُكَلَّفَ عند إتيانه بالخصال بـ "مَعاً" يكون سبب امتثاله من الخصال غير معلوم؛ هل الامتثال بسبب الكل، أو بسبب كل واحد؟ إلى آخر الأقسام، بخلاف ما لو أتى بها مُرتبة؛ فإنَّ سبب الامتثال قد علم عيناً، وهو الخصلة الأولى التي بدأ بها.

- ولو لم يمكن التَّرديد بين الأقسام الأربعة، وجعلها من تركيب الدَّلِيل ومادته؛ لم يحصل التَّقْرِيب؛ لأنَّه إنما يكون في الدَّلِيل الذي وُجد فيه لزوم في الجملة (4)، ومع عدم إمكان التَّرديد لم يبق هناك تلازم أصلاً، فلم يتم الدَّلِيل من باب أولى، ولأجل هذا الفرق: يظهر لي -والعلم عند الله- أنَّ الأولى أن

(1) "السراج الوهاج في شرح المنهاج" (140/1).

(2) انظر في صورة الامتثال في وقت واحد: "السراج الوهاج في شرح المنهاج" (140/1، 141)، و"مختصر تيسير الوصول إلى منهاج الأصول" لابن إمام الكاملية (361/1).

(3) عُرِفَ التَّرديد بأنَّه: إيراد أوصاف الأصل وحصرها، وإبقاء بعضها وإبطال بعضها الآخر؛ لتثبت عليه الباقي، وقد يُسمَّى بالسَّبر والتَّقسيم. انظر: "كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم" (420/1)، و"آداب البحث والمناظرة" للشنقيطي (166، 167).

(4) انظر: "شروح الشمسية" -من كلام السيالكوتي- (36/1).

يُقَالُ: لم يتم الدليل، ولا يُقال: لم يحصل التقريب، ويصدق هذا قول الحلواني (ت804هـ): "لو كان متعاقباً: يحصل الامتثال بالأول، فلا يتم الدليل"⁽¹⁾، ونحوه قول العبري (ت743هـ): "لا يتمشى هذا الدليل"⁽²⁾.

4- أن مفهوم قوله: "ولا يحصل التقريب"، كونه حاصلًا في الدليل الذي ذكره البيضاوي، ولهذا لمّا أجاب عن دليلهم اختار القسم الثالث من هذه الأقسام الأربعة، وهو استدعاء أحدها لا بعينه⁽³⁾، لا الرابع الذي اختاروه، وهذا يشعرُ بأنه يُسلمُ لهم تقريب دليلهم، والله أعلم.

الشاهد الرابع: كون المجاز كذباً -بحسب الظاهر-؛ هل يقتضي نفي وقوعه في الكتاب والسنة؟

محلُّ هذا الشاهد جاء ذكره عند ابن السبكي (ت771هـ) لمّا أورد نفي الظاهرية لوقوع المجاز في الكتاب والسنة⁽⁴⁾، وذكر المحكّي (ت864هـ) في "شرحه" دليلهم حيث قالوا: لأنّه كذب بحسب الظاهر؛ كما في قولك في البليد: "هذا حمار"، وكلام الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم مُنزّه عن الكذب⁽⁵⁾.

وظاهر هذا الكلام:

- أن دعوى الظاهرية: عدم وقوع المجاز في الكتاب والسنة.

- ودليل الدعوى: كون المجاز كذباً -بحسب الظاهر-.

ويمكن صياغة الدليل على النحو التالي:

المجاز كذب بحسب الظاهر

(1) "شرح منهاج البيضاوي" (108).

(2) "شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول" (95).

(3) انظر: "المناهج" (136)، و"السراج الوهاج" (143/1).

(4) انظر: "جمع الجوامع" (262).

(5) "البدر الطالع" (252/1).

وكل ما كان كذباً بحسب الظاهر لا يقع في الكتاب والسنة⁽¹⁾

يُنتج: المجاز غير واقع في الكتاب والسنة

فأورد العطار (ت1250هـ) على قولهم: "إنَّ المجاز كذب بحسب الظاهر" إشكالاً يرجع إلى أنَّ "الكذب" الذي أُسند إلى المجاز إنما يجري في المركَّب الخبري⁽²⁾، ولكن "المجاز" الموصوف بالكذب: قد يكون المراد به: مطلق المجاز من اللغوي والعقلي، وقد يُراد به المجاز اللغوي:

- فإن أُريد به الأول⁽³⁾؛ فالوصف بالكذب ظاهر بالنسبة إليهما، ويكون دليل الظَّاهِرِيَّة حينئذٍ "تَأْمُّ التَّقْرِيب"⁽⁴⁾، وهذا الظُّهور بالنسبة للمجاز العقلي لا إشكال فيه أصلاً؛ لأنَّ النسبة موجودة فيه، وأمَّا المجاز اللغوي؛ فالظُّهور من حيث تأويلُ نسبة الكذب إليه بعد اعتبار نسبة شيء إلى هذا المجاز، أو نسبته إلى شيء⁽⁵⁾؛ فاعتبار النسبة في كون البليد حماراً، يؤول تقديره -والعلم عند الله- إلى: "زيد حمار"، وهذا مركَّب خبري يصح وصفه بالكذب.

- وإن أُريد به الثاني؛ أي: المجاز اللغوي فقط -وهو مقتضى اقتصار المحلِّي على التَّمثيل به هنا- أشكل وصفه بالكذب؛ لأنه مفرد، ويكون دليل الظَّاهِرِيَّة حينها "أعمُّ من المدعى، وذلك غير قَادِح في تَمَامِيَّة التَّقْرِيب كما بُيِّن في علم الآداب"⁽⁶⁾.

والتعليق على كلام العطار في النُّقاط الآتية:

1- أنَّ في كلامه تأكيداً لما تقدَّم تقريره من أوَّل البحث من كون "التَّقْرِيب" مصطلحاً محلُّه علم آداب البحث.

(1) نصَّ العطار في "حاشيته على جمع الجوامع" (403/1) في هذه المسألة -ولكن في غير محلِّ الشَّاهد- على "أنَّ مرجع الدَّلِيل لقياس اقتراني، نظمته هكذا: المجاز كذب بحسب الظاهر، وكل ما هو كذلك لا يقع في كلام الله ورسوله".

(2) انظر: "حاشية العطار على جمع الجوامع" (403/1).

(3) ذكر العطار في "حاشيته" (403/1) أنَّ هذا المراد هو مقتضى قول العضد في "شرحه على مختصر المنتهى" (374/1)، ونقل كلامه، ولكن الذي ذكره عنه هو الاستدلال على وقوع المجاز في اللغة، ولا يظهر لي مطابقة هذا لما نحن فيه هنا، بل إنَّ العضد تكلم عن مسألتين متواليتين تبعاً لابن الحاجب؛ عن وقوع المجاز في اللغة، ثم عن وقوعه في القرآن، ونقل العطار عنه كان من المسألة الأولى، والله أعلم.

(4) "حاشية العطار على جمع الجوامع" (403/1).

(5) انظر: المصدر السابق (403/1).

(6) المصدر السابق (403/1).

2- أنه جعل الحكم بتمامية التقريب على النسبة الحاصلة بين الدليل والمدعى، وهذا مثل صنيع السيالكوتي، وأما غيرهما فجعلوا الأقسام بالنظر إلى النسبة بين لازم الدليل والدعوى، كما تقدمت الإشارة إليه في المبحث الأول.

3- أن شاهد كلامه هذا ينحل إلى صورتين من صور "التقريب" بالنظر إلى المراد بـ "المجاز".

4- أنه غاير في التعبير بالحكم بالتقريب على كل من المرادين: فعبر على المراد الأول -وهو أن المجاز بالمعنى الشامل للغوي والعقلي- بأنه تام التقريب، وعلى المراد الثاني بأنه غير قاذح في تمامية التقريب، وكأنه يشير إلى اختلاف الدرجة في صور التقريب، فهي في الأول أعلى تمامية من الثاني، ووجه هذا:

أ- أن التقريب في الأول تطابق فيه الدليل والدعوى عيناً؛ لأن المجاز في الدعوى هو مطلق المجاز، والمجاز في الدليل هو مطلق المجاز الذي صدق وصفه بالكذب، فيكون لازمه مطاباً للدعوى عيناً، وعليه: يكون التقريب هنا تاماً بالاتفاق عند الجمهور والسيالكوتي.

ب- وأما التقريب في الثاني؛ فالدليل فيه أعم من الدعوى؛ لأن المجاز في الدعوى هو المجاز اللغوي، والمجاز في الدليل هو المجاز اللغوي، ولكنه مفرد، فلا يوصف بالكذب الذي هو مركب خبري، فيكون تقدير الدليل: كل كذب بحسب الظاهر غير واقع في الكتاب والسنة، وهذا يعم كل كذب بحسب الظاهر؛ مجازاً كان أو غيره، فشأنه -بعد إسقاط المجاز الذي لا يوصف بالكذب- أن يستلزم: كل كذب بحسب الظاهر غير واقع في الكتاب والسنة، وهذا أعم من خصوص دعوى كذب المجاز اللغوي فقط، فتحصل كون الدليل أعم من الدعوى، ولكن يشكل على هذا: قول العطار: إنه "غير قاذح في تمامية التقريب"؛ لعدم المطابقة بين الدليل والدعوى، وهذا على مذهب السيالكوتي قاذح في التمامية.

وهو مشكل أيضاً على مذهب الجمهور؛ فإنه لو جعل تقريره على كون الحكم بالتمامية النسبة بين لازم الدليل والدعوى؛ كان قاذحاً أيضاً؛ لأن اللازم من الدليل هنا -وهو عدم وقوع كل كذب بحسب الظاهر- أعم من الدعوى -وهي عدم وقوع المجاز اللغوي فقط- وثبوت الأعم لا يستلزم الأخص.

وعليه، فلا يظهر لي وجه ما ذكره العطار في هذا التقريب الثاني، إلا أن يكون في النص المطبوع خطأ، وهو زيادة لفظة "غير" في الكلام، ويكون أصل كلامه: "وذلك قاذح في تمامية التقريب"، ولكني لا أجزم بذلك، والله أعلم⁽¹⁾.

(1) لشاهد آخر عند العطار في "حاشيته" انظر: في التعبير بكون "الدليل غير تام التقريب"، وبـ "منع التقريب" (272/1).

الشَّاهِدُ الْخَامِسُ: كون الشرط مظنة للحكمة المناسبة لما علّق عليه؛ هل يقتضي رجوعه إلى

جميع ما قبله من الجمل؟

محلُّ هذا الشَّاهد تحت مسألة الاستثناء المتعقَّب جُملاً، حيث اختار القراي (ت684هـ) القول بأنَّه يرجع إلى جُمْلَتِها، واحتجَّ لذلك بوجود، منها: قياس الاستثناء على الشرط المتَّفَقِ على عَوْدِهِ إلى كل الجمل التي تعقَّبها، بجامع عدم استقلال كلٍّ منهما بنفسه، ثم أوردَ على هذا فرقاً يمنع الإلحاق، حاصله: أنَّ الشَّرْطَ اللغوي سبب، والسبب مظنة الحكمة المناسبة لما علّق عليه، فناسب ذلك تعميم الشرط على جميع الجمل التي قبله، بخلاف الاستثناء الذي هو فضلةٌ مستغنى عنها؛ لعدم الحكمة فيها⁽¹⁾.

فظهر من هذا التَّقرير:

- أنَّ دَعْوَى الْمُفَرِّقِ تعميم الشرط على الجمل التي قبله، بخلاف الاستثناء.

- ودليل الدَّعْوَى: وجود حِكْمَةٍ في الشرط مناسبة لما علّق عليه، بخلاف الاستثناء.

ويمكن صياغة الدَّلِيل على النحو التالي:

الشَّرْطُ سببٌ تُظَنُّ فِيهِ الْحِكْمَةُ الْمُنَاسِبَةُ لِمَا عَلِقَ عَلَيْهِ

وكل سببٍ تُظَنُّ فِيهِ الْحِكْمَةُ الْمُنَاسِبَةُ لِمَا عَلِقَ عَلَيْهِ يَعْْمُهَا كُلُّهَا

يُنتِج: الشَّرْطُ يَعْْمُ كُلُّ مَا عَلِقَ عَلَيْهِ

فجاء ابن عاشور (ت1394هـ) وقرَّرَ عَدَمَ التَّقْرِيبِ في دليل الفرق المذكور حيث قال: إنَّه "لا ملازمةَ بين الحكمة وبين التَّعميم؛ إذ لا مانع من كون المناسبة لمضمون بعض الجمل دون مضمون البعض الآخر، فلا يتم التَّقْرِيب"⁽²⁾.

* وللوقوف على شاهد للمحلِّي انظر: تعبيره بـ "قُرْب" في "شرحه على الورقات" (59)، وبيان معنى التَّقْرِيب في "حاشية النِّفحات" للشيخ أحمد الخطيب عليه (98).

(1) انظر في دليل القياس عند القرافي وإبراده التَّفَرُّقَ المذكورة: "شرح تنقيح الفصول" (492)، و"التوضيح والتصحيح لمشكلات كتاب التنقيح" (18/2).

(2) "التوضيح والتصحيح لمشكلات كتاب التنقيح" (18/2).

والتعليق على كلامه في النقطتين التاليتين:

1- أن قوله: "لا ملازمة بين الحكمة وبين التعميم"، يفهم منه أن المفرق يرى ملازمة بينهما، وحاصل هذا الرأي حينئذ: أن الحكمة المناسبة لما علق على الشرط من الجمل تستلزم تعميمها على كل تلك الجمل.

2- أنه علل لعدم الاستلزام المذكور في دليل المفرق بعدم امتناع كون المناسبة حاصلة لبعض المعلق دون بعض، وبعبارة أخرى: المناسبة قد تكون لجميع المعلق عليه، وقد تكون لبعض دون بعض، وهذا يقتضي: أن حصر المفرق عموم المناسبة في جميع المعلق عليه فقط؛ استدلال منه بالأعم على الأخص، مع أن ثبوت الأعم لا يستلزم ثبوت الأخص.

فتبين من هذا وجه نفي تمام التقريب عند ابن عاشور، وهو: عدم مطابقة ما يستلزمه الدليل من العموم للمدعى الخاص، ولكن وجه هذا النفي إنما يتأتى على مذهب السيالكوتي -لا على مذهب الجمهور-، وسبب عدم التمام بناء عليه: أن الحد الأوسط -وهو مناسبة السبب لما علق عليه- لا يستلزم الحد الأكبر -وهو كون المناسبة محصورة في تعميمها على كل ما علق على السبب- من حيث كون الأول أعم من الثاني، وهو خلاف القاعدة التي تقدم تقريرها في المبحث الأول، وإذا لم يكن التقريب تاماً؛ لم يكن دليل المفرق مؤدياً لمطلوبه، فلا تصح التفارقة، فيبقى جامع القياس الذي ذكره القرافي صحيحاً، والله تعالى أعلم⁽¹⁾.

(1) لشواهد أخر عند ابن عاشور انظر: في الاستدلال على حجية الإجماع "تفسير التحرير والتنوير" (201/5/3، 202)، وفي النسخ لا إلى بدل "التوضيح والتصحيح لمشكلات كتاب التفتيح" (77/2).

* ولشواهد أخر عند غير الأعلام السابقين من الأصوليين انظر: ما يذكره الفناري في "فصول البدائع" (170/1؛ 134/2، 164، 469).

الخاتمة

الحمد لله الذي يسر لي كتابة هذا البحث والانتهاء منه، فله الحمد أولاً وآخراً، وظاهراً وباطناً؛
حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه.

وأذكر في هذه الخاتمة أهم النتائج التي توصلت إليها، بفضل الله سبحانه وتعالى، فمن ذلك:

1- أن علوم المنطق، وآداب البحث، وأصول الفقه، تشترك في جملة من القضايا، وتبرز علاقات التأثير والتأثير بينها في العديد من المسائل، وهو أمرٌ مشاهد في مؤلفاتها، يدعو المتخصص إلى العناية بجميع هذه العلوم؛ لضبط تصوراتها، وتسديد أحكامها.

2- أن "التقريب" مما تتوقف صحة الدليل عليه، وله -من حيث التمام وعدمه- ست صور، محل الاتفاق على التمام فيها: ما كان لازم الدليل فيه عين الدعوى، أو مساوياً، ومحل الاتفاق على عدم التمام فيها: ما كان لازم الدليل فيه مابيناً للدعوى، أو أعم منها مطلقاً، أو أعم من وجه، واختلف فيما لو كان أخص مطلقاً، وهو اختلاف ظهر أثره في بعض تطبيقات الأصوليين.

3- تفاوت حضور مصطلح "التقريب" في تراث الأصوليين، فبحسب ما وقفت عليه من مادة البحث، وجدت أن أول من نص عليه واستعمله منهم: العضد الإيجي، وأكثر من أشار إليه: الجرجاني في كتبه المؤلفة في المنطق، وآداب البحث، وأصول الفقه، وغيرها، ومن المعتمدين بإعماله في كتبهم الأصولية: الثفنازاني، والفناري، والمحلي، والعطار.

❖ ثم إنني بعد معايشة هذا البحث، والنظر في أرجاء مادته وصداها، أقترح بعض التوصيات العلمية التي قد تثري موضوعه، فمن ذلك:

1- دعوة المتخصصين إلى استخراج المادة التطبيقية لقواعد علمي المنطق وآداب البحث ومسائلها من كتب الأصوليين، مع ملاحظة وشائج العلاقة بين هذه العلوم، والسعي إلى مزيد من الدراسات التي تجمع بين ذلك التقعيد وتلك التطبيقات.

2- حث أهل العلم وطلابه على استخراج مادة "التقريب" في العلوم الأخرى، ومن ذلك "علم الفقه"، ومن خبايا الزوايا: تلك المادة الضخمة التي نثرها قاضي زاده في كتابه "نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار"، والله أعلم.

والحمد لله على التمام، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

المصادر والمراجع

- 1- آداب البحث، لعبد الغني محمود المصري (ت1346هـ)، دار الظاهرية، الطبعة الأولى، 1438هـ - 2017م.
- 2- آداب البحث والمناظرة، لمحمد الأمين الشنقيطي (ت1393هـ)، تحقيق: سعود العريفي، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى، 1426هـ.
- 3- آراء المعتزلة الأصولية - دراسة وتقويمًا، تأليف: الدكتور علي بن سعد الضويحي، مكتبة الرشد، الطبعة الثالثة، 1421هـ - 2000م.
- 4- أساس التقديس، لفخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت606هـ)، تحقيق الدكتور أحمد حجازي السقا، ملتزم الطبع والنشر: مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة.
- 5- البدر الطالع في حل ألفاظ جمع الجوامع، لجلال الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد المحلي (ت864هـ)، شرح وتحقيق: مرتضى الداغستاني، مؤسسة الرسالة ناشرون، الطبعة الأولى، 1426هـ - 2005م.
- 6- البدور اللوامع في شرح جمع الجوامع، لأبي المواهب الحسن بن مسعود اليوسي (ت1102هـ)، تقديم وفهرسة وتحقيق: حميد حماني اليوسي، مطبعة دار الفرقان للنشر الحديث - الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1423هـ - 2002م.
- 7- بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، لتقي الدين أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية (ت728هـ)، تحقيق الجزء الرابع: د. محمد العبد العزيز اللاحم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1426هـ.
- 8- تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد مرتضى الزبيدي (ت1205هـ)، وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، أعوام النشر: 1385 - 1422هـ = 1965 - 2001م.
- 9- تحرير القواعد المنطقية شرح الرسالة الشمسية، لقطب الدين محمود الرازي (ت766هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، الطبعة الثانية، 1367هـ - 1948م.
- 10- تسهيل الوصول إلى علم الأصول، للشيخ محمد عبد الرحمن المحلّائي (ت بعد 1380هـ)، تحقيق: أ.د. محمد إبراهيم الحفناوي، دار الحديث - القاهرة، 1431هـ - 2010م.

- 11- **التعريفات (=كتاب التعريفات)**، لعلي بن محمد الجرجاني (ت816هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1418هـ - 1997م.
- 12- **تفسير التحرير والتوير**، لمحمد الطاهر ابن عاشور (ت1394هـ)، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس.
- 13- **تقريب الوصول إلى علم الأصول**، لأبي القاسم محمد بن أحمد بن جُزي (ت741هـ)، تحقيق ودراسة وتعليق: الدكتور محمد المختار بن محمد الأمين الشنقيطي، الطبعة الثانية، 1423هـ - 2002م.
- 14- **تقرير القوانين المتداولة من علم المناظرة (وتليته: الرسالة الولدية - مذيلا بمنهوات المؤلف وحواشيه)**، لمحمد بن أبي بكر المرعشي الشهير بساجقلي زاده (ت1145هـ)، تحقيق: أ.د. الحبيب ثابتي، خلية النشر العلمي لمخبر تحليل واستشراف وتطوير الوظائف والكفاءات - جامعة معسكر، الجزائر، الطبعة الأولى، 2022م.
- 15- **التلويح على التوضيح لمن التفتيح في أصول الفقه**، لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت792هـ)، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده بالأزهر، 1377هـ - 1957م، تصوير دار الكتب العلمية.
- 16- **التوضيح والتصحيح لمشكلات كتاب التفتيح**، لمحمد الطاهر ابن عاشور (ت1394هـ)، مطبعة النهضة نهج الجزيرة، عدد 11 تونس، الطبعة الأولى، 1341هـ.
- 17- **جمع الجوامع في علم أصول الفقه**، لتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (ت771هـ)، دراسة وتحقيق: عقيلة حسين، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، 1432هـ - 2011م.
- 18- **جمهرة مقالات ورسائل الشيخ الإمام محمد الطاهر ابن عاشور (ت1394هـ)**، جمعها وقرأها ووثقها: محمد الطاهر الميساوي، دار النفائس، الطبعة الأولى، 1436هـ - 2015م.
- 19- **حاشية البناني (ت1198هـ) على شرح المحلي (=حاشية العلامة البناني على شرح الجلال المحلي على متن جمع الجوامع)**، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية، 1356هـ - 1937م.
- 20- **حاشية البنجوني (ت1319هـ) على رسالة آداب البحث والمناظرة للكانبوي** - مع تعليقات مجموعة من الأفاضل، دراسة وتحقيق: أ.د. محمد ذنون يونس الفتحي، دار الرياحين، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2021م.

- 21- حاشية الثَّقَاتَانِي (ت792هـ) على شرح العضد (=مختصر المنتهى الأصولي للإمام ابن الحاجب، مع الشرح للإمام العضد الإيجي، وعليه مجموعة حواشٍ)، تحقيق الدكتور: أحمد حلمي حرب، دار النور المبين، الطبعة الأولى، 2020م.
- 22- حاشية الجرجاني (ت816هـ) على تحرير القواعد المنطقية (=تحرير القواعد المنطقية شرح الرسالة الشمسية، لقطب الدين محمود الرازي (ت766هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، الطبعة الثانية، 1367هـ - 1948م.
- 23- حاشية الجرجاني (ت816هـ) على شرح العضد (=مختصر المنتهى الأصولي للإمام ابن الحاجب، مع الشرح للإمام العضد الإيجي، وعليه مجموعة حواشٍ)، تحقيق الدكتور: أحمد حلمي حرب، دار النور المبين، الطبعة الأولى، 2020م.
- 24- حاشية العطار على جمع الجوامع، لحسن بن محمد العطار (ت1250هـ)، مصورة دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع عن طبعة قديمة، بدون تاريخ.
- 25- حاشية العطار الكبرى على الرسالة الولدية لساجلي زاده في علم آداب البحث والمناظرة (الحاشية المصرية)، لحسن بن محمد العطار (ت1250هـ)، تحقيق وتعليق: د. عمرو الجندي، دار الضياء، الطبعة الأولى، 1444هـ - 2023م.
- 26- حاشية الثَّقَاتَانِي على شرح الورقات، لأحمد بن عبد اللطيف الخطيب الجاوي (ت1334هـ)، دار البصائر، الطبعة الأولى، 2014م.
- 27- حاطمة التَّقْرِيبِ إِلَى خَاتَمَةِ "التَّهْذِيبِ"، شرح: عبد البصير المليباري، دار الأصالة، دار الضياء، الطبعة الأولى، 1440هـ - 2019م.
- 28- الخبية في علم آداب المناظرة، للملا خليل الإسعدي (ت1259هـ)، مع شرحها: الحاوي، للشيخ محمد صالح الغرسي، الطبعة الأولى، 1414هـ.
- 29- خلاصة القواعد المنطقية، للدكتور: عبد الغفار عبد الرؤوف حسن، دار الإمام الرازي للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2023م.
- 30- دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، للقاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (ت بعد 1173هـ)، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1421هـ - 2000م.

- 31- **الرد على المنطقيين** (=كتاب الرد على المنطقيين): لتقي الدين أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية (ت728هـ)، حققه الشيخ عبد الصمد شرف الدين الكتبي، راجعه وأعدّه: محمد طلحة بلال منيار، مؤسسة الريان، المكتبة المكية، الطبعة الأولى، 1426هـ - 2005م.
- 32- **الرشيدية على الرسالة الشريفة**، لعبد الرشيد الجونغوري (ت1083هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، شعبان سنة 1350هـ.
- 33- **السراج الوهاج في شرح المنهاج**، لفخر الدين أحمد بن حسن الجاربردي (ت746هـ)، قدّم له وحقّقه وعلّق عليه: د. أكرم أوزيقان، دار المعراج الدولية، الطبعة الثانية، 1418هـ - 1998م.
- 34- **شرح التصريح على التوضيح**، لخالد بن عبد الله الأزهري (ت905هـ)، وبهامشه حاشيته للشيخ يس العلمي الحمصي، طبعة صُحِّحت وروجعت بمعرفة لجنة من العلماء، دار الفكر، بدون تاريخ.
- 35- **شرح تنقيح الفصول في علم الأصول**، لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت684هـ)، اعتنى بتحقيقه: نايف آل الشيخ مبارك، دار الفتح للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، 1441هـ - 2020م.
- 36- **شرح تهذيب المنطق**، لنجم الدّيم عبد الله بن شهاب الدين حسين اليزدي (ت981هـ)، (مع حواشي تهذيب التهذيب، للكنوي)، تحقيق عبد الحميد التركماني، الطبعة الثانية، 2022م.
- 37- **شرح حواشي البيهقي على كتاب آداب البحث والمناظرة للعلامة الكليني**، للملّا سيد عبد الله بن محمد البرزنجي (ت1387هـ)، تحقيق: د. عمر الملّا عبد الله السيّبرداني، دار الضياء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1443هـ - 2022م.
- 38- **شرح العضد (ت756هـ) على مختصر المنتهى** (=مختصر المنتهى الأصولي للإمام ابن الحاجب، مع الشرح للإمام العضد الإيجي، وعليه مجموعة حواشٍ، تحقيق الدكتور: أحمد حلمي حرب، دار النور المبين، الطبعة الأولى، 2020م).
- 39- **شرح الفناري على الرسالة الأثرية (في علم المنطق)**، لمحمد بن حمزة الفنّاري (ت834هـ)، مع حواشٍ منتخبة لمجموعة من الأفاضل، انتخاب وتعليق: أد. ريان توفيق خليل، عُنِي بنشره والتعليق عليه: أد. محمد دنون الفتحي، دار الرياحين، الطبعة الأولى، 1445هـ - 2024م.
- 40- **الشرح الكبير على السلم المنورق في علم المنطق**، لشهاب الدين أحمد بن عبد الفتاح الملوّي (ت1181هـ)، اعتنى به: حاتم بن يوسف المالكي، دار الضياء، الطبعة الأولى، 1440هـ - 2019م.

- 41- شرح مختصر ابن الحاجب، لقطب الدين محمود بن مسعود الشيرازي (ت710هـ)، تحقيق: وائل محمد بكر زهران الشنشوري، دار المنهاج القويم، الطبعة الأولى، 1444هـ - 2023م.
- 42- شرح منهاج البضاوي، ليوسف بن الحسن الحلوائي (ت804هـ)، تحقيق: وائل محمد بكر زهران الشنشوري، المكتبة العمرية، دار الذخائر، الطبعة الأولى، 1442هـ - 2021م.
- 43- شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول، لبرهان الدين عبيد الله العبري (ت743هـ)، تحقيق: وائل محمد بكر زهران، دار الفتح للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، 1443هـ - 2022م.
- 44- شرح الورقات في أصول الفقه، لجلال الدين محمد بن أحمد المحلّي (ت864هـ)، عني به: أنور الداغستاني، دار باب الأبواب، ودار الضياء، الطبعة الثانية، 1442هـ - 2021م.
- 45- شرح الوكديّة، لعبد الوهاب بن حسين الأمدي، شركة مكتبة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأخيرة، 1380هـ - 1961م.
- 46- شرح الوكديّة، لمحمد بن حسين البهتي (كان حياً 1221هـ)، شركة ومكتبة مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأخيرة، 1380هـ - 1961م.
- 47- شروح الشمسية - مجموعة حواش وتعليقات (للقطب الشيرازي، والدوّاني، والجرجاني، والدسوقي، والسيالكوتي، والشربيني)، المطبعة الأميرية، الطبعة الأولى، 1323هـ - 1905م.
- 48- الصحاح، لأبي نصر إسماعيل الجوهري الفارابي (ت393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، الطبعة الثالثة، 1404هـ - 1984م.
- 49- صيانة الإنسان عن وسوسة الشّيخ دحلان، للشيخ محمد بشير السهسواني (ت1326هـ)، دراسة وتحقيق: محمد بن طاهر تيّقْمُونين، مكتبة دار المنهاج، الطبعة الأولى، 1445هـ - لكذا، ولعل المقصود الثانية.
- 50- عرائس النفائس في المنطق، لمحمد بن محمد الخادمي (ت1176هـ)، تحقيق: حسن أوزار القنوي، ومحمد جابا القنوي، شركة دار الإرشاد، ودار ابن حزم، الطبعة الأولى، 1433هـ - 2012م.
- 51- علم آداب البحث والمناظرة - منهج البحث العلمي الإسلامي، تأليف: د. محمد دُثُون يونس الفتحي، دار الفتح للدراسات والنشر، الطبعة الثانية، 1439هـ - 2018م.

- 52- غاية الوصول إلى شرح لب الأصول، لزكريا بن محمد الأنصاري (ت926هـ)، تحقيق وتعليق: أبي محمد آصف الإندونيسي، دار الضياء، الطبعة الأولى، 1445هـ - 2024م.
- 53- فتح الرحمن بشرح لُقطة العجلان وبلّة الظمآن، لزين الدّن زكريا بن محمد الأنصاري (ت926هـ)، تحقيق عبد الرحمن اليوسف، دار التقوى، الطبعة الأولى، 1446هـ - 2025م.
- 54- فتح الوهاب بشرح الآداب، لزكريا بن محمد الأنصاري (ت926هـ)، ومعه: حاشية محمد بن أحمد الدسوقي (ت1230هـ)، تحقيق وتعليق: د. عرفه عبد الرحمن النادي، دار الضياء، الطبعة الأولى، 1435هـ - 2014م.
- 55- فتح الوهاب في شرح رسالة الآداب، لحسن باشا زاده (ت1194هـ)، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1439هـ - 2018م.
- 56- فصول البدائع في أصول الشرائع، لشمس الدين محمد بن حمزة الفناري (ت834هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1427هـ - 2006م.
- 57- فن آداب البحث والمناظرة، لهارون عبد الرزاق (ت1336هـ)، تنمة وتعليق والده محمد هارون، دار الظاهرية، الطبعة الأولى، 1439هـ - 2018م.
- 58- الفوائد السننية في شرح الألفية، لشمس الدين محمد بن عبد الدائم البرماوي (ت831هـ)، تحقيق الشيخ عبد الله رمضان موسى، مكتبة دار النصيحة، الطبعة الأولى، 1436هـ - 2015م.
- 59- فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت (المطبوع مع المستقصى للغزالي)، لعبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصاري (ت1225هـ)، المطبعة الأميرية ببولاق المحمية، الطبعة الأولى، 1322هـ.
- 60- القواطع في أصول الفقه، لأبي المظفر منصور بن محمد السّمعاني (ت489هـ)، قدم له وحققه وضبط نصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: صالح سهيل علي حمودة، دار الفاروق - الأردن، الطبعة الأولى، 1432هـ - 2011م.
- 61- قياس التّقریب عند الأصوليين: تأصيلًا وتمثيلاً، لعلي بن محمد بن علي باروم، مجلة الأصول والنوازل، س7، ع14، أبريل، 2015م: 147 - 226.
- 62- الكليات، لأبي البقاء أيوب الكفوي (ت1094هـ)، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية، 1419هـ - 1998م.

- 63- كمال المحاضرة في آداب البحث والمناظرة شرح منظومة نتيجة الآداب، لعبد الملك بن عبد الوهاب الفُتَيْي (ت1332هـ)، المطبعة الخيرية المنشأة بجمالية مصر المحمية، الطبعة الأولى، 1306هـ.
- 64- مجموعة رسائل العلامة ابن عابدين (ت1252هـ)، تحقيق الدكتور محمد سبسوب، والأستاذ محمود الشيخ، والأستاذ إبراهيم رقوق، الدار الشامية، الطبعة الأولى، 1444هـ - 2023م.
- 65- مختصر تيسير الوصول إلى منهاج الأصول، لمحمد بن محمد بن عبد الرحمن بن إمام الكاملية (ت864هـ)، دراسة وتحقيق: د. فتحية عُبَيْد، دار حافظ، الطبعة الأولى، 1433هـ - 2012م.
- 66- مختصر المنتهى الأصولي، للإمام أبي عمرو عثمان ابن الحاجب (ت646هـ)، (مطبوع معه شرح العُضد الإيجي، وعليه مجموعة حواشٍ)، تحقيق الدكتور: أحمد حلمي حرب، دار النور المبين، الطبعة الأولى، 2020م.
- 67- المسائل الكلامية في أصول الفقه - جمع الجوامع نموذجاً، تأليف: أ.د. عبد الرحيم السلمي، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، 1446هـ - 2025م.
- 68- المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين، تأليف: د. محمد العروسي عبد القادر، دار حافظ للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1410هـ - 1990م.
- 69- مصطلحات النحو الكوفي - دراستها وتحديد مدلولاتها، تأليف: الدكتور عبد الله الخثران، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، 1411هـ - 1990م.
- 70- معيار العلم (=منطق تهافت الفلاسفة المسمى: معيار العلم): لأبي حامد محمد الغزالي (ت505هـ)، تحقيق: الدكتور سليمان دنيا، دار المعارف، الطبعة الرابعة، 2021م.
- 71- مفتاح دار السعادة ومنتشور ولاية العلم والإرادة، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (ت751هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن حسن بن قائد، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى، 1432هـ.
- 72- مقاييس اللغة (=معجم مقاييس اللغة)، لأحمد بن فارس (ت395هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بدون تاريخ.
- 73- منهاج الوصول إلى علم الأصول، لناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي (ت685هـ) (المطبوع مع ألفية الحافظ العراقي في أصول الفقه)، تحقيق الشيخ: عبد الله رمضان موسى، مكتبة دار النصيحة، الطبعة الأولى، 1435هـ - 2014م.

74- الموجز في علم آداب البحث والمناظرة، لحسين والي (ت1936م)، دار الظاهرية، الطبعة الأولى، 1439هـ - 2018م.

75- موسوعة كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، لمحمد علي التهانوي (ت بعد 1158هـ)، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناتي، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، 1996م.

76- نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار (= تكملة شرح فتح القدير)، لشمس الدين أحمد بن قودر الأدرنوي، المعروف بقاضي زاده أفندي (ت988هـ)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأولى، 1389هـ - 1970م.

77- النقود والردود، لشمس الدين محمد بن يوسف الكرمانلي (ت786هـ)، ضبط نصّه وعلّق عليه: أبو ياسر محمد الدمياطي، دار ابن القيم، دار ابن عفان، الطبعة الأولى، 1440هـ - 2019م.

78- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي (ت911هـ)، شرح وتحقيق: الأستاذ الدكتور عبد العال مكرم، عالم الكتب، 1421هـ - 2001م.



مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية

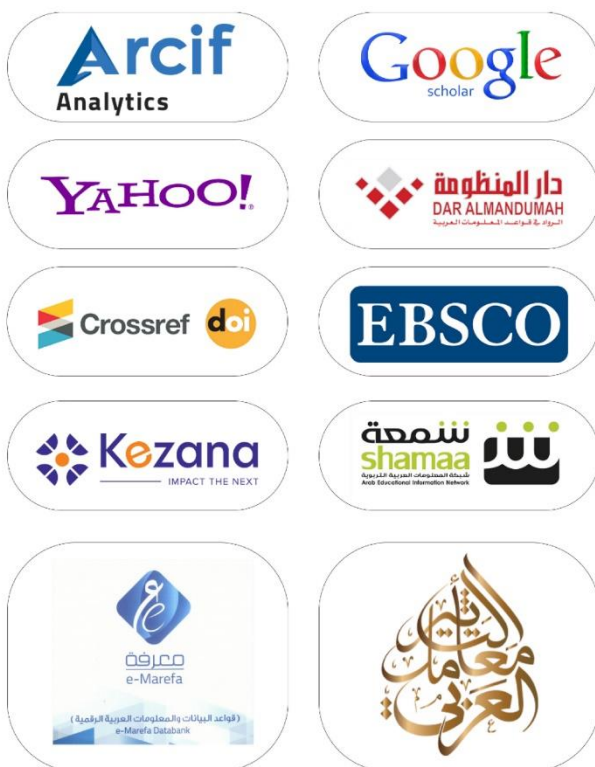
مجلة دولية شهرية علمية محكمة

الترقيم الدولي الإلكتروني: ISSN:2410- 521X

الترقيم الدولي الورقي: ISSN:2410- 1818

البريد الإلكتروني: journal@andalusuniv.net

المجلة مفهرسة في المواقع الآتية :



2025	2024	2023	2022	2021	العام
0.5978	0.3068	0.3759	0.1954	0.2692	معامل أرسيف
1.59	1.55	1.25	1.73	1.60	معامل التأثير العربي